



جامعة الطائف

تشابه المصدر والحاك وأثر ذلك في الاستعمال

د. وداد بنت أحمد القحطاني

الأستاذ المساعد بقسم اللغة العربية

كلية الآداب - جامعة الملك سعود

ملخص البحث

يدور هذا البحث حول مسألة التشابه بين المنصوبات، ولاسيما الحال والمصدر كنموذجين متقاربين في البنية اللفظية، وأصل الكلمة.

وقد لوحظ أن هذا التشابه بينهما تمثل في وجوه أربعة هي:

التعاقب بينهما في الموقع الواحد.

دلالتهما على التشبيه.

دلالتهما على التوكيد.

وقوع الحذف فيهما .

ثم إن هذا التشابه كان مصدره الاجتهاد العقلي، والتأويل المبني على الافتراضات المنطقية، وفي جملتها هي آراء مستحسنة، فقد يعرب مرة مصدراً، وقد يفترض أن تكون حالاً، كما لاحظنا من خلال الشواهد العديدة التي أُسْتُعْرِضَتْ في أثناء هذا البحث شواهد تدل على أن الحال والمصدر بينهما تقارب كأقرب مسافة بين نقطتين.

المقدمة

الحمد لله الذي جعل أدبنا بالقرآن، وأنطقنا بروائع البيان، والصلاة والسلام على سيدنا محمد أفصح العرب لسانا، وأشرفهم نسبا وبيانا، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم .
ويعد .

فإن المتأمل في قواعد اللغة العربية وظواهرها يدرك ما بينها من علاقات ووشائج قري، فقد جمع النظير بالنظير، والشبيه بالشبيه، فجاءت أبواب النحو في جملتها مرتبة حسب مجموعات كلية هي: المرفوعات، والمنصوبات، والمخفوضات، والمجزومات. وكل مجموعة تشمل طوائف مختلفة من الكلمات أسماء كانت أو أفعالا أو حروفا .

وتعد المنصوبات أكبر الأبواب وأوسعها وأكثرها تشابها، ولما كان المصدر والحال يلتقيان التقاء يستحق الدراسة والتمحيص، آثرت أن يكون بحثي عنوانه « تشابه المصدر والحال وأثر ذلك في الاستعمال»، وهو جزء من تشابه المنصوبات التي ذكرها ابن هشام في المغني، ولم أجد دراسة حسب علمي. خصتهما بدراسة مقارنة: لاستظهار وجوه التشابه والقراءة بينهما. واخترت مصطلح (المصدر)، دون المفعول المطلق؛ لكون لفظه أعم، وسيأتي بيان ذلك مفصلا .

ويتكون البحث من مقدمة، وتمهيد أعرض فيه:

تعريف المصدر، والفرق بينه وبين المفعول المطلق، وتعريف الحال، ثم أُعقِبَ بذكر وجوه التشابه التي تجمع بين الحال والمصدر وتؤاخي بينهما، وهي كالآتي:

. الوجه الأول: التعاقب بينهما في الموقع الواحد.

. الوجه الثاني: الدلالة على التشبيه.

. الوجه الثالث: دلالتها على التوكيد .

. الوجه الرابع: وقوع الحذف فيهما

وقد ذكرت آراء النحاة في هذه الوجوه، ومناقشتها، متبعة ذلك بشواهد دالة على ذلك. وعلى

الرغم من وجوه التشابه إلا أن هناك فروقا بينهما رأيت من الفائدة ذكرها .

ثم خاتمة البحث ضمنيتها أهم نتائجها .

والله أسأل التوفيق والعون

التمهيد

قبل الحديث عن أوجه التشابه بين المصدر والحال وأثر ذلك في استعمالات العرب لهما، ينبغي أن أقدم بين يدي هذه الدراسة تعريفاً لمصطلحي المصدر والحال.

تعريف المصدر :

المصدر في اللغة : أصل الكلمة التي تصدر عنها صوادر الأفعال^(١)

أما في الاصطلاح : فقد درج كثير من النحويين على إطلاق مصطلح المفعول المطلق على المصدر، ومنهم ابن مالك - رحمه الله - الذي فسّر المفعول المطلق بـ (المصدر) في باب المفاعيل في ألفيته حيث قال^(٢) :

المصدرُ اسْمٌ ما سوى الزمانِ مِنْ	مَدْلُوْلِي الفِعْلِ كَأَمِنْ مِنْ أَمِنَ
بِمِثْلِهِ أو فِعْلٍ أو وَصَفٍ نُصِبَ	وَكَوْنُهُ أَصْلًا لِهَذَيْنِ أَنْتُخِبَ
توكِيدًا أو نوعًا يُبَيِّنُ أو عَدَدَ	كَسِرَّتْ سَيْرَتَيْنِ سَيْرِ ذِي رَشَدٍ

وبناء عليه فقد عرّف النحويون المفعول المطلق بأنه: « المصدر^(٢)، الفضلة^(٤)، المنتصب، توكيدا لعامله، وبيانا لنوعه، أو عدده، نحو: ضَرَبْتُ ضَرْبًا، سِرْتُ سَيْرَ زَيْدٍ، وَضَرَبْتُ ضَرْبَتَيْنِ^(٥)»

غير أن المتأمل في لفظي المفعول المطلق والمصدر يجد أن بينهما عموماً وخصوصاً، فالمصدر يكون مفعولاً مطلقاً، فهو أعم، وليس كل مفعول مطلق يقال له : مصدر، من ذلك قولهم : ضربته سوطاً، ف « سوطاً » : اسم لشيء غير مصدر، وقد أطلق عليه مفعول مطلق، حيث ناب عن المصدر، فنصب على المفعول لوقوعه موضع المصدر. إذ الشيء إذا وقع موقع غيره أخذ حكمه .

وكذلك في عدد المصدر، نحو قوله تعالى : ﴿ فَأَجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ۗ ﴾^(٤) النور : ٤، ف (ثمانين)

نصب على المفعول المطلق؛ لأنه وقع موقع المصدر، وإن كان في اللفظ غير مصدر .

وبالمقارنة بين المصدر والمفعول المطلق، يمكن أن نستخلص فروقاً بينهما، وهي كالآتي :

- المصدر النكرة يقع حالاً، ويؤول بالوصف كاسم الفاعل، واسم المفعول، بخلاف المفعول المطلق فليس كذلك .
- المصدر يعمل؛ لأنه معنى من المعاني، والمفعول المطلق ليس كذلك؛ لأنه يدل على مسميات من الأسماء مجردة من الحدث .
- المصدر المؤكد لا يثنى ولا يجمع؛ لأنه جنس يصدق على القليل والكثير، فيقع خبراً وحالاً ونعتاً من المفرد والمثنى والجمع، إلا إذا أريد به التنويع، كقولهم في جمع تنوين : تتاوين ، بخلاف المبين لعدده فإنه يثنى ويجمع ، وكذلك ألفاظ المفعول المطلق^(١) .

- المصدر له صيغ محددة سماعاً وقياساً تحمل الدلالة على الحدث، أما أمثلة المفعول المطلق فكثيرة ومجردة من الحدث .
- المصدر يُوَكَّدُ عامله ، ويبين نوعه، وعدده، بخلاف المفعول المطلق فيختص ببيان النوع والعدد مجرداً من الحدث .
- المصدر المختص ينوب عن الفاعل، نحو: ضَرِبَ ضَرْبً شَدِيدً، أما المفعول المطلق فليس كذلك.

ومن هنا يتبين أنَّ العلاقة بين المصدر والمفعول المطلق هي علاقة تفيد العموم في المصدر، والخصوص في المفعول المطلق .

تعريف الحال :

يطلق في اللغة على : ما عليه الناس من خير أو شر ، ويذكر ويؤنث ، فيقال : حال وحالة ، والتأنيث أفصح .^(٧)

أما في الاصطلاح فقد ورد للحال عدة تعريفات، منها :

- قول ابن جني : « الحال : وصف هيئة الفاعل، أو المفعول به ، ولفظها نكرة، تأتي بعد معرفة ، قد تم الكلام عليها ، وتلك النكرة هي المعرفة في المعنى »^(٨). وذلك لأنها وصف لصاحبها ، والوصف هو الموصوف في المعنى .

- ويعرفها الزمخشري بقوله : « الحال وهي بيان هيئة الفاعل، والمفعول به، نحو : ضَرِبَتْ زَيْدًا قائمًا، وحققها التنكير، وحقق ذي الحال التعريف، فإن تقدم الحال عليه جاز تنكيره، نحو : جاءني راكبًا رجلٌ »^(٩)

- أما ابن مالك فقد عرف الحال بقوله :

الحالُ وصفٌ، فضلةٌ، مُنْتَصِبٌ	مُفْهَمٌ في حالٍ كـ «فَرَدًا أَذْهَبُ
وكونه مُنْتَقِلًا مُشْتَقًا	يَغْلِبُ، لَكِنْ لَيْسَ مُسْتَحَقًّا ^(١٠) .

فهذه التعريفات المتعددة للحال تدور حول كونها : « نكرة، فضلة، منتصبه، منتقلة غالباً، مشتقة، وأن يكون صاحبها معرفة، أو خاصاً، أو مؤخرًا، وقد يتخلفن »^(١١)، أي أن تأتي الحال معرفة كقولهم : جاؤوا الجماء الفقير، وقد يأتي صاحبها نكرة بوجود مُسَوِّغٍ في الغالب كأن يتقدم الحال على النكرة، نحو: « فيها قائمًا رجلٌ » .

وللمنصوبات عامة علاقة تجمعها في بوتقة واحدة وهي : النصب ، والفضلة، غير أن للمصدر والحال - على وجه الخصوص - تشابهًا يجمعهما، ويقرب المسافة بينهما، وتتمثل هذه الوجوه في المواضع الآتية :

الوجه الأول : التعاقب بينهما في الموقع الواحد :

إنَّ وجود ملامح مشتركة بين المصدر والحال سهل وقوع أحدهما موقع الآخر، فالمصدر يدل على الحدث دون دلالة على زمان أو مكان، وكذلك الحال الوصف المشتق يدل على ذات وحدث توصف به، فهي تقترب من المصدر بما يتضمنه من حدث معنوي، والمصدر أصل المشتقات. على الرأي الراجح - فيشتمل معناه على معنى كل ما يشتق منه من الأفعال والصفات، هذه العلاقة الوثيقة هي التي سوَّغت التعاقب بينهما في الموقع .

ويعرف التعاقب صاحب التاج بقوله : « العَقَبُ: الجري يَجِيءُ بعد الجري الأول والعَقَبُ : الولد وولد الولد من الرجال: الباقون بعده وتعاقب المسافران على الدابة: ركب كل منهما عَقْبَةً .. ويقال: عاقبتُ الرجلَ من العَقْبَةِ: إذا راوحتَه في عمل .. ويقول الرجل لزميله : أَعَقِبْ، أي : انزل حتى أركب عَقْبَتِي، وكذلك كلَّ عمل .. وأَعَقِبْتُ الرجلَ وعاقِبْتُهُ في الرحلة: إذا ركبَ عَقْبَةً وركبْتُ عَقْبَةً، مثل المَعاقِبَةِ »^(١٣) ويلاحظ ترادف الصيغتين (اعتقب وتعاقبا) لاتحادهما في المعنى. ومما سبق يتبين أنَّ التعاقب يدور حول شيئين اثنين تعاقبا على شئ واحد. ممثَّل ذلك ممثَّل الرجلين يخلف أحدهما الآخر في العمل.

وكذلك الشأن في اللغة حين يتعاقب المصدر والحال، فإنَّ هذا يعقب ذاك، بعد أن لم يكن .

آراء العلماء في التعاقب بين المصدر والحال ، وشواهد ذلك :

من المعروف أنَّ النحو يزخر بكثرة الآراء التي نشأت عن اعتقادات واستحسانات لأصحاب المذاهب، ومن ذلك آراؤهم في تعاقب المصدر والحال، ويمكن تقسيم الآراء إجمالاً إلى قسمين :

١- آراء النحاة في وقوع المصدر النكرة موقع الحال :

الأصل ألا يقع المصدر حالاً ، لأنَّ النحاة اشترطوا أن تكون الحال نفس صاحبها في المعنى^(١٣)، وهو ما لا يتحقق في المصدر؛ لأنه غير صاحبه في المعنى إذ يدل على الحدث فقط، ولكنه جاء حالاً بكثرة في النكرات ، من نحو : قتلته صبراً، ولقيته فجأةً، وللنحاة في إعراب المصدر النكرة وجهان :

الأول : إعرابه حال، وإليه ذهب سيبويه^(١٤) وجمهور البصريين، والعامل فيه الفعل المذكور قبله، ويؤول بالمشتق، فتقدير: « قتلته صبراً »، أي : صابراً، ولقيته فجأةً، أي : مَفْجأةً، وهو مقصور على السماع^(١٥) لأنَّ الأصل أن يوضع الشئ موضعه الذي وضعه فيه العرب لا يتجاوزوه .. وأما المبرد فإنه يجيز قياساً مجيء المصدر حالاً إذا كان نوعاً من فعله، فيقول: « ومن المصادر ما يقع في موضع الحال فيسد مسده فيكون حالاً؛ لأنه قد ناب عن اسم الفاعل وأغنى غناءه، وذلك قولهم: قتلته صبراً، إنما تأويله : صابراً أو مُصْبِراً، وكذلك جثته مشياً؛ لأنَّ المعنى: جثته ماشياً، فالتقدير: أمشي مشياً؛ لأنَّ المجيء على حالات، والمصدر قد دل على فعله من تلك الحال

ولوقلت: جئته إعطاءً لم يجز؛ لأنَّ الإعطاء ليس المجئ، ولكن جئته سعيًا فهذا جيد، لأنَّ المجئ يكون سعيًا» (١٦)

وقد فسر بعض النحويين قول المبرد: (أمشي مشياً) بأنه يعرب الاسم المنصوب مفعولاً مطلقاً، عامله فعل مقدر يقع حالاً (١٧).

والظاهر أن المبرد يوافق رأي سيبويه والجمهور بوقوع المصدر حالاً، وبخالفهم بأنه قياسي إذا كان نوعاً من فعله. (١٨)

وممن قال بقياس مجئ المصدر حالاً أيضاً ابن مالك وابنه (١٩)، في ثلاثة مواضع يطرد فيها ورود هذه المسألة:

الموضع الأول: أن يقع المصدر بعد خبر مقترن بـ(أل) الدالة على الكمال، نحو قولهم هو الرجل علماً وأدباً ونبلاً، أي: الكامل في حال علم وحال أدب وحال نبل، فوقع المصدر موقع الحال. (٢٠)

الموضع الثاني: أن يقع المصدر بعد خبر شُبِّهَ مبتدؤه به، في قولهم: هو زهير شعراً، وحاتم جوداً، والأحنف جلماً. أي: مثل زهير في حال شعر، ومثل حاتم في حال جود، ومثل الأحنف في حال حلم. (٢١)

الموضع الثالث: أن يقع المصدر بعد (أمّا) الشرطية التي تتوب عن أداة الشرط وفعل الشرط، من نحو: أمّا علماً فعالم، يريد مهما يذكر إنسان في حال علم، فالذي وصفت عالم، وذلك لمن يصف عندك شخصاً بعلم وغيره، والناصب للحال هو فعل الشرط. (٢٢)

الثاني: إعرابه مفعول مطلق وهو رأي الكوفيين الذين يعربون المصادر مفاعيل مطلقاً، منصوبة بالفعل الذي قبلها؛ لتأوله بفعل من لفظ المصدر، والتقدير في: زيد طلع بفتة، زيد بفتة بفتة. (٢٣) وهذا جرى على الأخذ بالظاهر وعدم التأويل، إذ ما لا تأويل فيه أولى.

- وقيل: هي مصادر على حذف مصادر، والتقدير طَلَعَ زيد طُلُوعَ بفتة. (٢٤)

- وقيل: هي مصادر على حذف مضاف، والتقدير: طلع ذا بفتة، وجاء ذا ركض. (٢٥)

وهذان المذهبان من الضعف بمكان، لما فيهما من الحذف والتقدير.

والرأي الراجح من هذه الآراء هو رأي سيبويه والجمهور؛ لما فيه من عدم التقدير، وقد وقع المصدر موقع الحال لتشابههما، وقصر ذلك على السماع؛ لأنَّ كلَّ شئٍ له حقيقة فيوضع موضعه.

شواهد وقوع المصدر النكرة موقع الحال :

هناك نماذج تحتل وقوع المصدر موقع الحال، وهي من الكثرة بحيث لا يستوعبها هذا البحث،

وسأذكر بعضاً منها على سبيل المثال، ومن ذلك ماورد في القرآن الكريم، وإليك البيان:

١- في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَدْعُهُنَّ يَا تَيْنَكَ سَعِيًّا وَأَعْلَمَ أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ البقرة: ٢٦٠
سعيًّا : مصدر في موضع الحال بمعنى اسم الفاعل من ضمير الطير، أي يأتينك ساعيات ، أو
ذوات سعي، أو يعرب مفعولا مطلقا مؤكدا للفعل قبله (يأتينك) . (٢٦)

٢- قال تعالى : ﴿ لَا يَسْعَوْنَ النَّاسُ إِلَّا حَافًا وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ
عَلِيمٌ ﴾ البقرة: ٢٧٣ .

إلحافا : : مصدر في موضع الحال (٢٧) بتأويل اسم الفاعل (ملحقين) ، ويجوز أن يكون
مصدرا لفعل محذوف (٢٨) ، والتقدير (ولا يلحقون إلحافا) . على أن الفعل المحذوف هو الحال .

٣- قال الله تعالى : ﴿ ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ ﴾ وَلَا
تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا وَادْعُوهُ حَوْفًا وَطَمَعًا إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ
الْمُحْسِنِينَ ﴾ الأعراف: ٥٥ - ٥٦

تضرعا ، خوفا : مصدران في موضع الحال بمعنى اسم الفاعل (متضرعين ، خائفين) ، أو
منصوبان على المصدرية وعامله فعل من لفظ المصدر (٢٩) .

٤- قال تعالى : ﴿ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِالْئِيلِ وَالْتِهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ
أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ البقرة: ٢٧٤ .

سِرًّا : مصدر في موضع الحال من المضمرة في (ينفقون) ، أو مفعول مطلق نائب عن
المصدر (٣٠)

٥- قال الله تعالى : ﴿ أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾
الأحقاف: ١٤ .

يقول ابن الشجري : « (جزاء) يحتمل أن يكون مصدرا وقع موقع مجزيين، فيكون حالا من
الضمير في (خالدين) ؛ لأن المصادرات تقع أحوالا في مواضع أسماء الفاعلين والمفعولين، فاسم
الفاعل كقولك : جاء زيد مشيا، تريد ماشيا، واسم المفعول كقولهم : «قتلوه صبورا» أي: مصبورا .
ويحتمل (جزاء) أن يكون مصدرا مؤكدا، أي يجزون الخلود في الجنة جزاء بأعمالهم » (٣١) .

ففي المواضع السابقة وقع المصدر موضع الحال، يمكن تفسير ذلك بعدة توجيهات :

- مطاردة المصدر للحال حتى انتصر عليه واحتل مكانه .
- أولأن المصدر جاء بمعناه الحقيقي على أنه لمجرد الحدث، وحين وقع حالا أفاد المبالغة
في الحال، فالشواهد السابقة حال بالموقع، ومصادر بالصيغة. يقول ابن القيم : «
فالمصدرية في هذا الباب لا تتألف في الحال، بل الإتيان بالحال ههنا بلفظ المصدر يفيد ما
يفيده المصدر مع زيادة فائدة الحال، فهو أتم معنى ولاتألف بينهما» (٣٢)

- ولأمانع - حسب ظني - من أن يكون المصدر والحال بمعنى واحد تعاقبا على المحل الواحد ، فيكونا من قبيل المشترك اللفظي .

٢- آراء النحاة في وقوع الحال موقع المصدر:

قد سُمِعَ عن العرب، قولهم: «عائداً بالله من شرها ، وأقائماً وقد قعدَ الناس، وأقاعداً وقد سارالركب» .

وللنحاة في ذلك مذهبين هما :

-مذهب سيبويه يبينه قوله: « أقائماً وقد قعد الناس، وأقاعداً وقد سار الركب، وكذلك إن أردت هذا المعنى ولم تستفهم، تقول: قاعداً علم الله وقد سار الركب، وقائماً قد علم الله وقد قعد الناس ، وذلك أنه رأى رجلاً في حال قيام أو في حال قعود ، فأراد أن ينبهه، فكأنه لفظ بقوله: أتقوم قائماً ، وأتقعد قاعداً، ولكنه حذف استغناء بما يرى من الحال، وصار الاسم بدلا من اللفظ بالفعل ، فجرى مجرى المصدر في هذا الموضع »^(٣٣) وقد اختلف في تفسير رأي سيبويه فقد ذهب الرضي إلى أن مذهب سيبويه والمبرد: الصفة قائمة مقام المصدر، أي: أتقوم قياما^(٣٤)، وابن يعيش ينسب إلى سيبويه بأنه يعربها حالا نابت مناب عاملها^(٣٥). وإن كان ظاهر كلام سيبويه يفيد بأن الحال وقع في موقع المصدر، إذ غالباً ما ينوب عن فعله ، فلما أشبهته من هذا الوجه صح مجئ الحال نائبا عن فعله .

-ورأي يذكره ابن عصفور في قوله: « والوجه الآخر أن تكون هذه أسماء مصادر على وزن فاعل كالعافية والعاقبة ، فأقائماً و أقاعداً وعائداً بمنزلة: أقياماً وأقعوداً وعياداً بالله ، ونابت مناب أفعالها التي من لفظها »^(٣٦) .

فحاصل القول في هذه المسألة أن مجئ هذه الصفات يجوز فيها وجهان :

- أ- إما أن تكون حالا وقعت موقع المصدر فأفادت توكيد عاملها، وقد اكتسبت ذلك من الموقع .
- ب- وإما أن تكون صفات في اللفظ ومصادر في المعنى، (أقائماً) بمعنى (قياما) ، فتكون مفعولاً مطلقاً فعلى هذا الرأي تعد هذه المنصوبات من المشترك اللفظي .

واختلفوا في وقوع الحال موقع المصدر بين من قصره على السماع، ومن زعم أن ذلك مقيس عند سيبويه^(٣٧).

شواهد وقوع الحال موقع المصدر :

- من ذلك قوله تعالى: ﴿ وَآتَوُا النِّسَاءَ صِدْقَتَهُنَّ نِحْلَةً فَإِنْ طِبَّنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ فَكُلُوهُ

هَنِيئَةً مَرِيئًا ۗ ﴾ النساء: ٤ .

- وقوله تعالى: ﴿ كَلُوا وَأَشْرِبُوا هَنِيئًا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ الطور: ١٩ .

ومثله قوله تعالى: ﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا هَنِيئًا بِمَا أَسْلَفْتُمْ فِي الْأَيَّامِ الْخَالِيَةِ﴾ (٢٤) الحاقة: ٢٤.
ف (هنيئًا) اختلف النحاة في إعرابه على آراء متعددة :

١- يرى الزجاج أنه منصوب وهو صفة في موضع المصدر، والمعنى: كُلُوا وَاشْرَبُوا هَنِيئًا هَنِيئًا، وليهنيكم ما صرتم إليه (٢٨)، فهنيئًا وقع موقع هَنَاءٍ كما وقع قائمًا وصائماً موقع قيام وصِيَامٍ (٢٩). فعلى هذا الرأي وقع الحال موقع المصدر،

٢- ويرى العكبري (٤٠) أنه مصدر جاء على (فَعِيل) (٤١)، وهو نعت لمصدر محذوف، أي: أَكَلًا هَنِيئًا، وقيل: هو مصدر في موضع الحال من الهاء، التقدير مَهْنَأً أَوْ طَيِّبًا .

٣- وعند سيبويه: حال قائمة مقام الفعل الناصب لها (٤٢) وقد وقعت موقع المصدر الذي ينوب عن فعله . ومثله قول كثير عزة: (٤٣)

هَنِيئًا مَرِيئًا غَيْرَ دَاءٍ مُخَامِرٍ لِعَزَّةٍ مِنْ أَعْرَاضِنَا مَا اسْتَحَلَّتْ .

ويقول عبد الله بن الحارث السهمي:

أَلْحَقَّ عَذَابُكَ بِالْقَوْمِ الَّذِينَ طَفَّوْا وَعَائِدًا بِكَ أَنْ يَعْلَوْا فَيُطْفِئُونِي (٤٤).

(عائداً) : وضع موضع المصدر النائب عن فعله ، أي : أَعُوذُ عِيَادًا .

- ومثله قول النابغة: (٤٥)

أَتَارِكَةً تَدُلُّهَا قَطَامٍ وَضِنًا بِالتَّحِيَّةِ وَالْكَلامِ .

(أتاركة) : قائم مقام المصدر ، أي: أَتْرَكَ تَرْكًا .

- وكقول سحيم: (٤٦)

عُمَيْرَةَ وَدَعَّ إِنْ تَجَهَّزْتَ غَازِيَا كَفَى الشَّيْبَ وَالْإِسْلَامَ لِلْمَرَّةِ نَاهِيَا .

يقول ابن جني معلقا على البيت: « فالحقول أن يكون « ناهيا » اسم فاعل من « نَهَيْتَ » ك « ساع » من « سَعَيْتُ » ، و « سار » من « سَرَيْتُ » ، وقد يجوز مع هذا أن يكون « ناهيا » هنا مصدرًا ك « الفالج » و « الباطل » و « العائر » و « الباغر » ونحو ذلك مما جاء فيه المصدر على « فاعل » حتى كأنه قال: كَفَى الشَّيْبَ وَالْإِسْلَامَ لِلْمَرَّةِ نَهِيًا وَرَدَعًا ، أي: ذَا نَهْيٍ، فحذف المضاف، وعُلِّقَت اللام بما يدلُّ عليه الكلام » (٤٧).

الوجه الثاني : الدلالة على التشبيه .

التشبيه ظاهرة شائعة عند النحاة والأصوليين والبيانين، وهو نوع من القياس إذ الشئ إذا أشبه الشئ أخذ حكمه، وشبه الشئ منجذب إليه، وقد استعمله النحاة في الأحكام النحوية والصرفية واللفوية إعمالاً وإهمالاً، ووجوباً وجوازاً ومنعاً، إعلالاً أو إبدالاً أو ادغاماً، تضميناً أو تنقيلاً أو تخفيفاً ... كما أجروه في الحركات والسكنات، وحروف المباني والمعاني، والأدوات، والصيغ وما إليها ..

وقد استثمره الأصوليون في الأحكام الشرعية وجوباً أو جوازاً أو تحريماً، قبولاً أو رفضاً أو ندباً أو فرضاً وأما البيانين فقد استخدموه في المعاني، وذلك بنقل صفة الذي هي له (المشبه به) إلى غير ماهي له (المشبه)، كقلهم الشجاعة من الأسد إلى الرجل الفارس أو القوي، ونقلهم الضياء من الشمس إلى الوجه النضير، والنور من القمر إلى الوجه النوضى، والكرم من البحر إلى الرجل الكثير الإنفاق إلى غير ذلك .. ولا يخفى أثر التشبيه في أداء المعنى .

وقد وضعوا له تعريفات عدة منها : «أن التشبيه عبارة عن العقد على أن أحد الشئيين يسد مسد الآخر في حال أو عقد، هكذا حد الرماني وهذا هو التشبيه العام الذي يدخل تحته التشبيه البليغ وغيره، ثم إن الرماني بعد حده قال : والتشبيه تشبيهان : تشبيه شئيين متفقين بأنفسهما كتشبيه الجوهر بالجواهر، كقولك : ماء النيل مثل ماء الفرات، وتشبيه العرض بالعرض كقولك : حمرة الخد كحمرة الورد، وتشبيه الجسم بالجسم كقولك : الزبرجد مثل الزمرد، وتشبيه شئيين مختلفين بالذات يجمعهما معنى مشترك بينهما، كقولك : حاتم كالفمام، وعنتره كالضرغام، والتشبيه المتفق تشبيه حقيقة، والتشبيه المختلف تشبيه مجاز للمبالغة» .^(٤٨)

وهذا الذي ذكره ابن أبي الإصبع أحد التعريفات التي تناولها علماء البيان.

والذي يعني في هذا الوجه هو بيان الفرق في التشبيه عند البيانين والنحويين، إذ التشبيه نوعان : مشترك بين النحاة والبيانين، والآخر : مختص بالنحويين .

فالتشبيه أربعة أركان : المُشَبَّه، والمُشَبِّه به، وأداة التشبيه، ووجه الشَّبه . ويؤدى بأساليب متنوعة من أشهرها : التشبيه باستعمال (الكاف) .

فالبيانين يرون أنَّ (كاف) التشبيه حرف ناقل لصفة ماهي له كالمشبه به إلى ما ليست له وهو المشبه.

أما النحاة فيتمقون مع البيانين في ذلك ويزيدون على هذا من جهتين :
الجهة الأولى : أنهم يعدون (الكاف) حرفاً، وتكون هي والمُشَبَّه به في محل رفع خبر المبتدأ في نحو : زيد كالفمام على أنَّ الجار والمجرور هو الخبر عند فريق من النحاة، أو على أنه متعلق

بمحدوف خبر مفرد والتقدير (مُستقر) ، أو متعلق بمحدوف خبر جملة والتقدير: (استقر) فالخبر جملة . وفي نحو جاء زيد كالغمام ، فـ (الكاف) هنا متعلق إما حالاً أو متعلق بمحدوف صفة في نحو قولنا : مررتُ برجلٍ كالغمام .

أما الجهة الثانية فتحتمل (الكاف) الاسمية حيث وقعت موقع الاسم وهو مثل أو شبهه ، وعليه تكون هي الخبر في المثال الأول مرفوع بضمه مقدره منع من ظهورها حركة البناء الأصلية ، وفي المثال الثاني حال منصوب بفتحة مقدره منع من ظهورها حركة البناء الأصلية ، وفي الثالث نعت لمصدر محذوف مجرور بكسرة مقدره كذلك .

فالنحوي حينما ينظر إلى التشبيه ينظر إليه من حيث المعنى والإعراب .

ومن أساليب التشبيه المشتركة: التشبيه بالمصدر ، من ذلك قوله تعالى : ﴿ وَيَدْعُ الْإِنْسَانَ بِالْشَرِّ دُعَاءَهُ بِالْخَيْرِ وَكَانَ الْإِنْسَانُ مَجْزُولًا ﴾ (١١) الإسراء: ١١ دُعَاءَهُ : مصدر تشبيهي ، أي : يدعو بالشر دعاءً مثل دُعَائِهِ بِالْخَيْرِ (٤٩) .

وقول الله تعالى : ﴿ وَرَى الْجِبَالَ تَحْسِبُهَا جَمَادَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنِعَ اللَّهُ الَّذِي أَنْفَنَ كُلَّ شَيْءٍ إِنَّهُ خَيْرٌ بِمَا تَفْعَلُونَ ﴾ (٨٨) النمل: ٨٨ .

مَرَّ السَّحَابِ : مصدر تشبيهي ، التقدير : مَرًّا مثل مَرَّ السَّحَابِ (٥٠) .

وقوله تعالى : ﴿ يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ نَظَرَ الْمَغْشَى عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ فَأُولَئِكَ لَهُمْ ﴾ (٢٠) محمد: ٢٠ .
نَظَرَ الْمَغْشَى : مصدر تشبيهي ، التقدير : نظراً مثل نَظَرَ الْمَغْشَى (٥١) .

وحاصل التشبيه بالمصدر يأتي بصورتين :

١- أن يكون مضافاً إلى المشبه به ، نحو : سَارَ سَيْرَ الْعُقْلَاءِ ، وهو المصدر المبين للنوع ، ويفيد

دلالة التوكيد .

٢- وثمة موضع يدل على التشبيه بشروط اشتراطها النحاة (٥٢) لتحقق ذلك ، منها شروط

خاصة بالمصدر ، وبعضها في الكلام الذي يسبقه ، فأما الشروط التي ينبغي تحققها في المصدر : أن يكون مصدراً مُشعراً بالحدوث ، ويدل على التشبيه ، ويشترط فيما سبقه أن يسبق بجملة ، مشتملة على فاعله المعنوي ، ومتضمنة معنى المصدر ، وألا يكون في الجملة ما يصلح للعمل في المصدر ، ويمثلون لذلك بقولهم :

مررتُ بزَيْدٍ فإذا له صُرَاخٌ صُرَاخٌ ثكلى ، ومررتُ به فإذا له صوتٌ صوتٌ حمار ، فباجتماع الشروط السابقة يتعين النصب ، ويوضح سيبويه دلالة ذلك بقوله : «فإنما انتصب هذا ؛ لأنك مررت به في حال تصويت ، ولم ترد أن تجعل الأخرصة للأول ولا بدلاً منه . ولكنك لما قلت : له صوتٌ علمٌ أنه كان ثم عمل ، فصار قولك : له صوتٌ بمنزلة قولك : فإذا هو يُصَوِّتُ ، فحملت الثاني

على المعنى^(٥٢)، وإعراب هذا المصدر يتوقف على نوعية تقدير الفعل العامل فيه فإما أن يكون من لفظ المذكور (الصراخ ، الصوت) ، أو يكون من غير لفظه . فإن كان من لفظه فالتقدير : مررتُ به فإذا هويصرخُ صُراخٌ تكلى ، ويصوتُ صوتَ حمار ، فيعرب مفعولاً مطلقاً مبيئاً للنوع ، أو حالاً . فإن كان التقدير من غير لفظه ينصب الاسم على الحالِّية لا على المصدرِّية ، والتقدير : فإذا له صوتٌ يخرجُه مُشبهًا صوتَ حمار ، أو مشبهًا صُراخَ تكلى . وهذا على رأي سيبويه الذي لا يجيز النصب على المصدرِّية من غير فعل بلفظه .

ويلحظ في هذه المسألة مجئُ بنية المنصوب مصدرًا ، وهي بنية يشترك فيها المفعول المطلق (بالأصالة) والحال (بالفرعية) .

وأمر آخر فإنَّ المفعول المطلق يقع نكرة ومعرفة ، والحال الأصل فيه أن يكون نكرة ؛ لذا جاز فيما سبق أن يعرب مصدرًا أو حالاً وفي كلا الوجهين دلالة على التشبيه .
أما إذا وقع المصدر معرفة فيتعين أن يعرب مفعولاً مطلقاً^(٥٤) إذ الحال لا بد أن يكون نكرة ، وبناء على ذلك فقد رجح سيبويه النصب فقال : « فمما لا يكون حالاً ويكون على الفعل (يعني : تضميرك) ، قول الشاعر وهو رؤبة :

لَوْحَهَا مِنْ بَعْدِ بُدْنٍ وَسَنْقٍ تَضْمِيرُكَ السَّابِقِ يُطَوِّى لِّلْسَبْقِ

وإن شئتَ كان على : أضمرها ، وإن شئتَ كان على : لَوْحَهَا ؛ لأنَّ تلويحه تضمير^(٥٥) .
فنصب على المصدرِّية ؛ لأنَّه معرفة .

ومثله قول أبي كبير الهذلي :

مَا إِنَّ يَمَسُّ الْأَرْضَ إِلَّا مَنَكِبٌ مِنْهُ وَحَرْفُ السَّاقِ طِيَّ الْمَحْمَلِ^(٥٦) .

فنصب (طيَّ المحمل) على المصدرِّية ، كونه معرفة ، وناصبه فعل مضمر دل عليه قوله : « ما إنَّ يمسَّ الأرضَ » ؛ لأنَّه بمنزلة له طيَّ . وتبرز أهمية هذا النوع من التشبيه في دلالته على التوكيد وإثبات المعنى ، ووقوعه جواباً لسؤال المخاطب ، فإنَّ قُدْرَ المنصوب مفعولاً مطلقاً فكأنه جواب لمن قال : أيَّ فعل فَعَلْ ؟ وإن كان على الحال فكأنه جواب لمن قال : على أيِّ حال وقع ؟^(٥٧) .
ولعل سياق الموضوع يطرح تساؤلاً : ما الفرق بين أسلوب التشبيه بالمصدر والكاف : له صُراخٌ صُراخٌ تكلى ، وله صُراخٌ كصُراخٍ تكلى ؟

فأقول : إنَّ (الكاف) لها وضع خاص من حيث التوزيع التركيبى في جملتها ، فتحلق المشبه به في الغالب ، تقدم المشبه به أو تأخر ، فيقال : زيدٌ كالأسدِ ، أو كالأسدِ زيدٌ . ما لم يتقيد بتركيب يقتضي التزام الترتيب ، مثل ورودها بعد (إنَّ) التي للتوكيد ، فيقال : إنَّ زيداً كالأسدِ ، ولا يجوز

تقدمه. ولا بد أن يكون المشبه به مختصاً إما بالإضافة أو التعريف ، فلا يقال : زيدٌ كأسيدٍ . ومن حيث المعنى فيفيد التشبيه في أبسط صورته ، وحذفها يجعل التشبيه بليفاً ، إذ ينزل المشبه به منزلة المشبه.

أمّا استعمال المصدر لإفادة التشبيه فيختلف عن (الكاف) ، فلا يتصرف تصرفها في حرية التوزيع ، بل يتقيد مع المشبه به ، بحيث لا يمكنه أن يتقدم على عامله ؛ لأنه جاء لتأكيد المعنى وإثباته ، فالتشبيه به تحسين وتزيين للمعنى .

وأما وقوع التشبيه في الحال فلم ترد بصيغتها الغالبة (المشتق) ، وأما وردت بصورتين :

- صورة الجامد المؤول بالمشتق ، نحو: ترثم المغني بلبلا^(٥٨) أي: كالبلبل .
- صورة المصدر المؤول بالحال . كما مثل سابقاً . له صُراخٌ صُراخٌ تكلّى .

وهناك تشبيه على خلاف ذي الأركان الأربع وهو نحوي صريحٌ لفوي صريحاً ، إذ لا يخلو أن يكون شبيهاً في اللفظ أو شبيهاً في المعنى أو فيهما معا ، وهو يدل دلالة واضحة على أن شبه الشيء منجذب إليه ، وهذا التشبيه عرض له ابن هشام في قواعده التي توجّ بها مغنيّه ، وحلّاه وقلّده بها إذ قال : « قد يُعطى الشيء حكم ما أشبهه في معناه ، أو في لفظه ، أو فيهما معا »^(٥٩)

وذكر منه نماذج كثيرة ، منها على سبيل المثال لا الحصر : مشابهة (ما) الحجازية ليس ، في الدلالة على النفي ، وعمل الرفع والنصب ، ومُشابهة (إن) الناسخة للفعل فعملت النصب والرفع ، وغير ذلك من النماذج التي لا يتسع لها البحث ، فإني أذكر القارئ الكريم داعية إياه أن يراجعها ويتأمل فيها ، وأن يُعِلَّ وينهل منها ، فإنّه حينئذ سيجد فيها من العجائب والبدائع ما يحوّل العاملَ مهملاً ، والمُهمَلَ عاملاً ، واللازمَ مُتعمداً ، والمتعمدي لازماً ، والجازم ناصباً ، والناصب جازماً ، والنفي واجباً ، والواجب نافياً ، والمصروف ممنوعاً ، والممنوع مصروفاً ، والمبني معرباً ، والمعرب مبنيّاً ، والضدّ أخ الضد ، وليس مُعاديّاً ، والجارُّ وليّاً لجاره وليس مُجافياً .. وفي ذلك هداية ودلالة على أنّ هذه اللغة غنية بوفرة دقائقها ولطائفها ، وبواطنها وظواهرها . والله تعالى أعلم .

الوجه الثالث : دلالتها على التوكيد

الأصل في الكلام العربي أن يوضع مساويا لمعناه، فلا يزيد عنه ولا ينقص، وأما الحذف والتوكيد وغيرهما من الظواهر فخلاف الأصل، فمثلا قولنا : حضر الأمير نفسه، الأصل في الجملة : حضر الأمير، وأما (النفس) فزادت المعنى توكيداً .

والتوكيد نوعان : صناعي وغير صناعي .

فالصناعي هو أحد أبواب التوابع، إذ يتبع ما قبله رفعاً ونصباً وجراً ، وهو ضربان :

الأول : التوكيد اللفظي ،

وهو إعادة اللفظ الأول بعينه اعتناء به ^(١٠) ، وهو يجري في الأسماء

نحو : زيدٌ زيدٌ جاء ، وفي الحرف فإن كان لغير الجواب يجب أن يعاد مع الحرف المؤكّد ما يتصل بالمؤكّد ، نحو: إن زيدا إن زيدا قائمٌ . و « في الدار في الدار زيد » ، فإن كان الحرف جوابا جاز إعادته وحده ، نحو « نعم نعم » جوابا على سؤال « أقام زيد » ؟ ^(١١) . وفي الأفعال ، نحو « جاء جاء زيد » وتوكيد الجملة نحو قوله تعالى ﴿ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ ^(١٢) ثم كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴿٤﴾ التكاثر: ٣ - ٤

الثاني : التوكيد المعنوي

أحدهما : « الذي قصد به رفع توهم السامع أن المتكلم حذف مضافا وأقام المضاف إليه مقامه » ^(١٢) ، وهذا النوع يؤكّد بلفظين هما : النفس ، والعين ، فيقال : جاء زيد نفسه وعينه ، وجاء الزيدان أنفسهم وأعينهما ، والزيدون أنفسهم وأعينهم .

والثاني : « أن يقصد به رفع توهم السامع أن المتكلم وضع العام موضع الخاص » ^(١٣) ، ويؤكّد بـ « كل ، وكلا ، وكلتا ، وجميع ، وعمامة ، وأجمعين ، وجمع .. نحو قولهم : جاء الركب كله أجمع ، وكلهم أجمعون ، وكلهنّ جمع . وفي التنبيه : جاء الرجلان كلاهما ، والمرأتان كلاهما .

فهذا النوع الأول وهو التوكيد الصناعي أفرد له النحاة بابا مستقلا ضمن أنواع التوابع وثمة نوع ثان من التوكيد وهو غير الصناعي ورد في كلام العرب أيضا غير أن كتب النحولم تحفل به ، بل نراه مبهوثا في أبواب نحوية مختلفة مثل : باب (إن) وأخواتها ، وفي معرض حديثهم عن أسلوب القسم ، وتوكيد الفعل المضارع ، وفي حروف الجر الزائدة وغيرها من الأبواب الأخرى . وإن المتأمل في كتب تفسير القرآن الكريم والحديث والقراءات ، والموسوعات الأدبية ليجد له شواهد كثيرة ، ومما كان هذا الأمر على ما ذكرت من عدم وروده تحت باب واحد يلّم شتاتها ، أردت أن أجمع منه . بجهد متواضع . قُطُوفًا دانية ، وشذرات من الذهب ؛ لنفتح للعربية صدور أبنائها ، فيقبلون عليها ، ويرتشفون من معينها .

وهذه النماذج أنواع كثيرة منها :

التوكيد بالمصدر والحال وهما محورا البحث وأساسه، ونجد النحاة أشاروا لذلك في بايبيهما الواقعين تحت مظلة المنصوبات.

أولاً - التوكيد بالمصدر الواقع مفعولاً مطلقاً :

إنَّ الوظيفة النحويَّة للمصدر الواقع مفعولاً مطلقاً هي دلالته على التوكيد، هذا النوع من

التوكيد على ضربين: الأول : توكيد مضمون الفعل بالمصدر ، وهو أيضا ضربان :

أحدهما : المصدر المبهم وهو المؤكِّد لفعله ، دون زيادة عليه بشئٍ ، نحو : سِرْتُ سَيْراً ، فالمصدر في حقيقته توكيد للمصدر المضمون في الفعل ، إذ يحمل الفعل دلالة الحدث والزمن ، فالعنى في « سِرْتُ » أحدثت سيرا ، فجاء بعده « سَيْراً » فصار في المعنى بمنزلة : أحدثت سيرا سيرا ، فهو توكيد لعنى الحدث في الفعل ، دون الزمن . ويسمِّي مؤكِّدا للفعل توسُّعا .^(٦٤) كما يلاحظ أن المصدر المؤكِّد لعامله نائب عن تكرار الفعل لكونه اسما إذ الأصل سرت سرت، وضربت وضربت ، فحذف الفعل الثاني المؤكِّد وأُتِيب عنه مصدره .

والثاني : مصدر مختص وهو المؤكِّد بزيادة بيان للنوع، نحو : سِرْتُ سَيْرَ ذِي رَشْدٍ ، وَسَيْراً حَسْناً ،

ويكون بزيادة بيان العدد، نحو : شَرِبْتُ المَاءَ شَرِبَتَيْنِ ، فهذه المصادر أفادت التوكيد بزيادة عليه لبيان نوع أو عدد^(٦٥) .

ثانياً : توكيد مضمون الجملة بالمصدر . وهو على قسمين وقد بينهما ابن مالك في قوله : « فَإِنَّ كَانَ لا يتطرق إليها احتمال يزول بالمصدر سُمِّيَ مُؤكِّدا لنفسه؛ لأنَّه بمنزلة تكرير الجملة ، فكأنَّه نفس الجملة ، وكأنَّ الجملة نفسه، وهو كقولك : له علي دينارٌ اعترافاً . فَإِنَّ كَانَ مفهوم الجملة يتطرق إليه احتمال يزول بالمصدر فتصير الجملة به نصًّا سُمِّيَ مُؤكِّدا لغيره؛ لأنَّه ليس بمنزلة تكرير الجملة فهو غيرها لفظا ومعنى، وذلك كقولك : هو ابني حقا »^(٦٦)

والفرق بين هذا النوع من التوكيد والتوكيد السابق، أن توكيد الفعل له وحده دون الفاعل فهو توكيد مفرد، أما الثاني فهو توكيد لمضمون الجملة الاسمية لا مضمون أحد جزأيه^(٦٧) . وهذا

النوع من التوكيد يأتي نكرة، ومعرفا ب (أ ل) وبالإضافة^(٦٨)

ومن أمثلة توكيد الجملة :

مجئ المصدر معرفا ب(أ ل) أو الإضافة، من ذلك :

قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّ ءَامَنُوا بِمِثْلِ مَا ءَامَنَ بِهِءَ فَقَدِ اهْتَدَوْا وَإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا هُمْ فِي شِقَاقٍ فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللّٰهُ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ۝١٣٧ صِبْغَةَ اللّٰهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللّٰهِ صِبْغَةً وَنَحْنُ

لَهُ عَيْدُونَ ﴿١٣٧﴾ البقرة: ١٣٧ - ١٣٨

ف (صبغة) ^(٦٩) له وجوه من الإعراب منها ^(٧٠) أنه مصدر منصوب مؤكّد لمضمون الجملة قبله «قولوا آمناً»، وقيل عن قوله: «ونحن له مسلمون»، أو «فقد اهتدوا». وعامله محذوف وجوبا تقديره «صنَّ»، والقول بالحذف يناهز التوكيد، إذ التوكيد يقتضي وجود التوكيد والمؤكّد معه. وهذا الوجه رجحه الزمخشري ^(٧١)، وهو موافق لرأي سيبويه ^(٧٢). الذي يرى بأن سياق الخطاب موجه لمخاطبين على علم بمضمونه، فجاء المصدر تقوية وتبيينا لذلك.

ومثله قوله تعالى: ﴿وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدًا وَهِيَ تَمْرٌ مَرَّ السَّحَابِ صُنِعَ اللَّهُ الَّذِي أَنْفَنَ كُلَّ شَيْءٍ إِنَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَفْعَلُونَ﴾ ﴿٨٨﴾ النمل: ٨٨.

انتصب (صنع) ^(٧٣) على المصدر المؤكّد لمضمون الجملة قبله ^(٧٤) وهي تمر مرّ السحاب «، وعامله محذوف وجوبا تقديره: «صنَّ الله ذلك صنعا».

وقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ﴾ ﴿٤﴾ يَنْصُرُ اللَّهُ يَنْصُرُ مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ ﴿٥﴾ وَعَدَّ اللَّهُ لَا يُخْلِفُ اللَّهُ وَعَدَّهُ، وَلَكِنْ أَكْثَرُ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٦﴾ الروم: ٤ - ٦. انتصب « وعد الله » على المصدر المؤكّد لمضمون الجملة قبله؛ لأن ما قبله يدل على أنه وعد: «ويومئذ يفرح المؤمنون»، فأكد بالمصدر ^(٧٥)

وقوع المصدر المؤكّد لمضمون الجملة تكرة :

إن وقوع المصدر تكرة يجعله يحتمل وجوها من الإعراب أهمها الحالية، إذ الأصل في الحال أن تكون تكرة وهذا الموضع تحديداً يعد أحد أوجه التشابه بينهما؛ لأن الحال تقع مؤكدة للجملة قبلها كما سيأتي تفصيله. ومن شواهد:

قال تعالى: ﴿فَالَّذِينَ هَاجَرُوا وَأُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأُوذُوا فِي سَبِيلِي وَقَاتَلُوا وَقُتِلُوا لَأُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَلَأُدْخِلَنَّهُمْ جَنَّاتٍ جَارِيَةٍ مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ نُورًا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَاللَّهُ عِنْدَهُ حَسَنُ الثَّوَابِ﴾ ﴿١١٥﴾ آل عمران: ١٩٥

ف (ثواباً) ^(٧٦) : نُصِبَ عَلَى الْمَصْدَرِ الْمُؤَكَّدِ لِمُضْمُونِ الْجُمْلَةِ قَبْلِهِ ، وَعَامِلُهُ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ : لِأَثْبِينَهُمْ إِثَابَةً . وَيَجُوزُ أَنْ يُعْرَبَ حَالٌ ، مِنْ (جَنَّاتٍ) أَي : مُثَابًا بِهَا ^(٧٧) ، أَوْ حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِي (أَدْخَلْنَهُمْ) ، أَوْ مِنَ الضَّمِيرِ فِي « تَجْرِي » الْعَائِدِ عَلَى « جَنَاتٍ »

ومثله قوله تعالى: ﴿لَكِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ هُمْ جَنَّتْ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا نُزُلًا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ لِلْآبِرَارِ﴾ ﴿١١٨﴾ آل عمران: ١٩٨

ف (نزلاً) : نَصَبَ عَلَى الْمَصْدَرِ الْمُؤَكَّدِ لِمُضْمُونِ الْجُمْلَةِ قَبْلِهِ ، وَعَامِلُهُ مَحْذُوفٌ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ : نَزَّلَهُمْ جَنَاتٍ نُزُلًا ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَصْدَرًا وَقَعَ مَوْقِعَ الْحَالِ مِنَ الْمَجْرُورِ فِي (فِيهَا) أَي : مَنْزُولَةً ^(٧٨).

وقد يجتمع النوعان (المصدر المعرفة والنكرة)

وذلك مثل قوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا وَعَدَّ اللَّهُ حَقًّا وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا ﴾ (النساء: ١٢٢) انتصب (وَعَدَّ اللَّهُ) على المصدر المؤكّد لنفسه لقوله (سندخلهم)، و(حَقًّا) نصب على المصدر المؤكّد لغيره وهو قوله: (وعد الله) . (٧٩)

ومثله قوله تعالى ﴿ إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ جَنَّاتُ النَّعِيمِ ﴾ (٨) خَالِدِينَ فِيهَا وَعَدَّ اللَّهُ حَقًّا وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴿٩﴾ لقمان: ٨ - ٩ (وعد الله حقا) : مصدران مؤكّدان ، الأول : مؤكّد لنفسه ، والثاني مؤكّد لغيره ؛ لأنّ قوله تعالى : « لهم جنات النعيم » في معنى : وعدهم الله جنات النعيم ، فأكد معنى الوعد بالوعد . وأمّا (حَقًّا) فدل على معنى الثبات أكد به معنى الوعد ، أي : حقّ ذلك لهم حقا ، ومؤكدهما جميعا قوله : (لهم جنات النعيم) . (٨٠)

ويلحظ في هذه المصادر أنها جاءت معرفة بالإضافة، وعاملها بنوعيه محذوف وجوبا (٨١) ، فيقدر في الأول : « وعد الله ذلك وعدًا » ووعدهم الله جنات النعيم ،، أمّا (حقا) فعامله أيضا محذوف وجوبا تقديره : أحقّ حقا (٨٢) ، وحقّ ذلك لهم حقا (٨٣)

ثانياً : وقوع الحال توكيدا .

تقع الحال المؤكدة على قسمين (٨٤) :

١- الحال المؤكدة لعاملها :

فتكون مؤكدة له إما في اللفظ والمعنى نحو قوله تعالى ﴿ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا ﴾ (النساء: ٧٩) . حيث تؤول «رسولا» بمشتق هو «مرسلا» فهي حال متضمنة معنى التوكيد ومنه قول امرأة من العرب (٨٥) :

قُمْ قَائِمًا قُمْ قَائِمًا
صادفت عابدا نائما

أو في المعنى دون اللفظ وهو كثير نحو قوله تعالى : ﴿ وَالسَّلَامُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدْتُ وَيَوْمَ أَمُوتُ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا ﴾ (٣٣) مريم: ٣٣ ف « حيا » صفة مشبهة حال مؤكدة لمعنى عاملها « أبعث » . وقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ وَلَيْسْتُمْ مُدْبِرِينَ ﴾ (٣٥) التوبة: ٢٥ « مدبرين » اسم فاعل حال مؤكدة لمعنى عاملها « وليتّم »

ومن الحال المؤكدة قولهم : أخذته بدرهم فصاعداً ، ف « صاعداً » حال مؤكدة لفاعل المحذوف ، إذ التقدير : « فزاد الثمن صاعداً » (٨٦) .

٢- الحال المؤكدة لمضمون الجملة

اشترط النحويون للحال الواقعة مؤكدة لمضمون الجملة قبلها أن تكون بلفظ دال على معنى ملازم أو شبيه بالملازم^(٨٧)، وشرط الجملة أن تكون اسمية، وجزأها معرفتان، جامدان^(٨٨)، نحو: «زيد أخوك عطوفاً»^(٨٩). ويوضح هذا النوع من الحال ابن الشجري في قوله: «ومن الحال قولهم: هو زيدٌ معروفًا، وفي التنزيل: «وهو الحق مُصدِّقًا» فهذه حال مؤكدة؛ لأنَّ الحق لا يكون إلا مُصدِّقًا، ومثله: «وهذا صراطُ ربِّك مُستقيماً» لأنَّ الاستقامة لزمَّ صراطُ الله؛ ولأنَّ قولك: هو زيد، قد دلَّ على أنَّه معروفٌ عندك، فجئتُ بقولك «مُعرفًا» مؤكِّدًا به، قال:

أنا ابنُ دارةٍ معروفًا بها نسبي
فهل بدارةٍ يا للناسِ من عارٍ

ولو قلت: هو زيد قائمًا، لم يجز؛ لأنه ليس في «قائم» ما يدل على الأول. والعامل في «مُعرفًا» ومُصدِّقًا «وما أشبهه معنى الجملة، ولهذا لا يُجيز النحويون: مُعرفًا هو زيد»^(٩٠). والعامل محذوف وجوبًا^(٩١) وتفيد في السياق معان منها^(٩٢):

- بيان اليقين، نحو: هو زيدٌ معلومًا.
- أو الفخر، نحو: أنا حاتم جوادًا.
- أو التعظيم، نحو: أنت الرجل كاملاً.
- أو تحقير، نحو: هو فلان مأخوذًا مقهورًا.
- أو بيان تصاغر، نحو: أنا عبد الله فقيرًا إلى عفوك.

وثمة مواقع تحتمل التوكيد بالمصدر والحال من مثل قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُّهِينًا﴾^(١٥١) النساء: ١٥١ (حقًا): مصدر منصوب، ويحتمل أن يكون مصدرًا مؤكدا لمضمون الجملة قبله، وفعله محذوف وجوبًا تقديره أحقُّ ذلك حقًا، ويجوز أن يقع نعمتا لمصدر محذوف أي: الكافرون كُفْرًا حقًا، وهو مصدر مؤكد، وعامله مذكور وهو اسم الفاعل (الكافرون) ووجه ثالث ينصب على الحال^(٩٣) من جملة (أولئك هم الكافرون)^(٩٤). ومثله قول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَّتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾^(٢) الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ^(٣) أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا هُمْ دَرَجَاتٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ^(٤) الأنفال: ٢ - ٤ (حقًا): مصدر منصوب مؤكدا لمضمون الجملة قبله، وعامله محذوف وجوبًا، أو صفة لمصدر محذوف دل عليه (المؤمنون) أي: إيمانًا حقًا، أو ينصب على الحال مؤولا باسم الفاعل من مضمون الجملة قبله (أولئك هم المؤمنون حقًا)^(٩٥).

فهذا النوع من التوكيد اللغوي الذي يشترك فيه المصدر والحال.

الوجه الرابع : وقوع الحذف فيهما .

يجري الحذف في لسان العرب وهو خلاف الأصل ، ونوع من التغيير في الكلام ، ولون من التخفيف فيه ، وهو يتداخل مع عدة ظواهر : الحذف والتقدير ، والحذف والنيابة ، والحذف والاستغناء ، فكل أولئك يتداخل فيها الحذف ، كما أنه لا يقع إلا في المتلازمات كالمبتدأ والخبر ، فالعرب تحذف المبتدأ لدلالة الخبر عليه ، والعكس بالعكس ، وتحذف اللزوم لدلالة اللزوم عليه ، والعكس بالعكس ، وتحذف العامل لدلالة المعمول عليه ، وهكذا دواليك .

كما يلاحظ أن العلاقة بين اللفظ والمعنى تكون تارة يُعرض الكلام تامةً ؛ ليتساوى مع معناه ، ويُعرض مزيداً ليطول معناه ، ويُعرض ناقصاً ؛ ليقل اللفظ عن معناه ، على أن نسبة الألفاظ إلى المعاني كنسبة القبور إلى داخلها ، والثياب للابسها والترب للتبر ، والأرض للزرع ، فالألفاظ أرض للمعاني ، فكلما كان الزرع طيباً دل على أن الأرض طيبة .

والحذف يجري في الأسماء والأفعال والحروف ثم الجمل ، وسأتناول في الحديث عن الحذف عدة جوانب منها:

- تعريف الحذف .
- أسرارهِ
- مواطن الحذف ومجاريه في المصدر والحال

١- تعريف الحذف :

كان أبو الحسن علي بن عيسى الرماني يعرف الحذف^(٩٦) بأنه : « إسقاط كلمة للاجترأ عنها ، بدلالة غيرها من الحال أو فحوى الكلام عليها » ، ويسمي « بنية الكلام على تقليل اللفظ ، وتكثير المعنى من غير حذف » القصر^(٩٧) . ويجعل الإيجاز على ضربين : القصر والحذف .

وقد عرف ابن سنان الإيجاز فقال : « ويجب أن نُجِدَّ الإيجاز المحمود بأن نقول : هو إيضاح المعنى بأقل ما يمكن من اللفظ » .^(٩٨)

وقال أبو هلال العسكري في الفرق بين الحذف والاقتصار « أن الحذف لا بد فيه من خُلفٍ ليستغنى به عن المحذوف »^(٩٩) والاقتصار : « تعليق القول بما يحتاج إليه من المعنى دون غيره ؛ مما يستغنى عنه ، والحذف إسقاطُ شئ من الكلام ، وليس كذلك الاقتصار »^(١٠٠)

هذا ، وقد تقدم أن قلت بأن الحذف على خلاف الأصل الذي يأتي الكلام فيه تاماً فيتساوى مع معناه حتى لا يزيد عليه أو ينقص ، و اختلف العلماء في تسمية الحذف فقد سَمَّاه أبو عبيدة « مجازاً » ، وسَمَّاه ابن قتيبة « تأويلاً » ، وسَمَّاه العز بن عبد السلام « إيجازاً » ، وسَمَّاه ابن جني « شجاعة العربية » .

٢- أسرار الحذف :

كانت العرب تعرف مواقع كلامها من تقديم وتأخير، وتخفيف وتثقيل، وحذف وتقدير وفي ذلك يقول ابن جني :

« واعلم أن العرب إلى الإيجاز أميل، وعن الإكثار أبعد ، ألا ترى أنها في حال إطلتها وتكريرها مؤذنة باستكراه تلك الحال وملا لها، ودالة على أنها إنما تجشمتها لما عناها هناك وأهمها، فجعلوا تحمل ما في ذلك على العلم بقوة الكلفة فيه، دليلا على إحكام الأمر فيما هم عليه ». ^(١٠١) إلى أن قال : « ثم لنعد فنقول: إنهم إذا كانوا في حال إكثارهم وتوكيدهم مستوحشين منه، مصانمين عنه علم أنهم إلى الإيجاز أميل، وبه أعنى، وفيه أَرغب، ألا ترى إلى ما في القرآن وفصيح الكلام من كثرة المحذوف، كحذف المضاف، وحذف الموصوف، والاكْتفاء بالقليل من الكثير، كالأوحد من الجماعة، وكالتلويح من التصريح ، فهذا ونحوه. مما يطول إيراده وشرحه. مما يزيل الشك عنك في رغبتهم فيما خَفَّ وأَوْجَز ، عمَّا طال وأَمَل ». ^(١٠٢)

فالتقدير في العربية إحدى خصائصها، وآية عبقريتها، وتحلة قانونها، ومواطنه منوطة بجوامع الكلم ولا يدرك تلك المواطن إلا من سبر غورها، وعرف المطلق منها والمقيد، والموجز والمطول، وأوتي ملكة يستوضح بها ما تحمله الألفاظ القليلة من المعاني الكثيرة . وإنما يلجأ العرب إلى الإيجاز رغبة في الاختصاص؛ ليكون الكلام أسرع إلى الفهم والضببط، فكل كلمة سيرة جمعت معاني كثيرة هي من جوامع الكلم، وقد قيل : رَبُّ إِشَارَةٌ أَبْلَغُ مِنْ عِبَارَةٍ ، وكما قيل : البلاغة الإيجاز ..

فغاية الحذف لتقليل الكلام، وتقريب المعاني إلى الأفهام . وقد انطلق النحاة في التقدير من أفواه العرب وما جرت به ألسنتهم، وطرائق كلامهم وحكاياتهم، والحاجة إليه لإيضاح المراد من الكلام لقريظة دلت على ذلك المقدر الذي دونه تستعصي المعاني وتتأبى . فالعرب لها فنون ومُلح في كلامها إذ تراها تارة تذكر المتلازمين في مقام، وتارة تحذف أحدهما ليبدل المذكور على المحذوف.

٣- مواطن الحذف ومجاريه في بابي المصدر والحال :

أولا : الحذف في باب المصدر الواقع مفعولا مطلقا :

يقع الحذف في باب المصدر في موضعين :

- ١- حذف عامل المصدر غير المؤكد وجوبا وجوازا، وقد ذكر ذلك ابن مالك في ألفيته فقال ^(١٠٣) :
وَحَذَفُ عَامِلِ الْمُؤَكَّدِ امْتَنَعَ وفي سواه لدليل مُتَّسَعٌ
وَالْحَذْفُ حَتَّمْ مَعَ آتٍ بَدَلًا مِنْ فِعْلِهِ كَنَدَلًا اللَّذْ كَانَدَلًا

وما لتفصيل كما مناً
 كذا مكرراً وذو حصر ورذ
 ومنه ما يدعونه مؤكداً
 نحو « له علي ألف عرفاً »
 كذاك ذو التشبيه بعد جملة
 عامله يحذف حيث عناً
 نائب فعل لاسم عين استند
 لنفسه، أو غيره فالمبتدا
 والثان ك « ابني أنت حقاً صرفاً »
 ك « يلي بكاء بكاء ذات عضله »

فهذه مواضع حذف عامل المصدر، فيحذف جوازا لدليل الحال عليه « نحو قولك لمن لقيته وعليه
 وعتاء السفر ومعه آتته فعلت أنه آيب من سفره فقلت: « خير مقدم » أي: قدمت خير مقدم « (١٠٤)،
 ويحذف وجوبا وينوب عنه المصدر، وهو على ضربين: خبر وطلب، ومن أمثلة حذف عامل المصدر
 وجوبا ما ذكره ابن هشام (١٠٥) في شرح قول كعب بن زهير:

يَسْعَى الْوَشَاةُ جَنَابِيهَا وَقَوْلُهُمْ
 إِنَّكَ يَا ابْنَ أَبِي سُلَيْمٍ لَمَقْتُولٌ

يقول: « يروى بنصب (قولهم) على أنه مصدر ناب مناب فعله، مثل: سبحان الله، ومعاذ
 الله، بمعنى: أسبحه وأعوذ به، أي: يسعون ويقولون، والواو على هذا واو العطف، ويضعف أن
 تكون واو الحال حتى يقدّر أن الأصل (وهم يقولون)؛ لتكون الواو داخلة على الجملة الاسمية، وقد
 روى الأصمعي وغيره قول كعب- رضي الله عنه- « وقولهم » منصوبا على تقدير: يقولون قولهم ».

ومن ذلك أيضا قوله تعالى: ﴿ غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ ﴾ (البقرة: ٢٨٥)

انتصب المصدر « غُفْرَانَكَ » بفعل أمر مضمرو وجوبا أي: اغفر لنا غفرانك (١٠٦)

وقوله تعالى: ﴿ أَلَا بَعْدَ لَعَادٍ قَوْمٍ هُودٍ ﴾ (هود: ٦٠)

« بعداً » مصدر بمعنى الدعاء، وانتصب بفعل مضمرو وجوبا تقديره: أبعدهم الله بعداً، أي:
 بعداً من رحمة الله. (١٠٧)

وقوله تعالى: ﴿ فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّىٰ إِذَا أَتَّخِذْتُمُوهُمُ عُشْرًا وَفُشْرًا قُلُوا قَوْلًا مِمَّا بَعَدَ

وَأَمَّا فِدَاءٌ ۗ ﴾ (محمد: ٤)

فضرب الرقاب: مصدر ناب مناب فعل الأمر، أي: فاضربوا الرقاب ضرباً، فحذف الفعل
 وقدم المصدر مضافاً إلى المفعول (١٠٨).

والمصدران: « ممأ، وفداء »: منصوبان على المصدر بإضمار فعل وجوبا يقدر من لفظهما،
 أي: إمامتون ممأ، وإمأ تفدون فداءً، لأن المصدر جاء تفصيل عاقبة (١٠٩) وقد ناب المصدر عن
 فعله، وهم لا يجمعون بين النائب والمنوب عنه، كما الشأن في العوض والمعوض عنه، وهذا كثير في
 العربية، حيث تقيم العرب تارة الأصل موقع الفرع، وتارة العكس.

٢- حذف المصدر :

يحذف المصدر وينوب عنه أسماء تقوم مقامه ، فتعرب نائبة عنه ، منها ^(١١٠) :
 - المصدر المرادف لمصدر الفعل المحذوف ، نحو : قَعَدْتُ جُلُوسًا ، ناب مناب القعود؛ لأنه مرادف له ^(١١١) . وهذا من أسرار الترادف في العربية .
 - قد ينوب عنه صفته ، قال تعالى : « وَاذْكُرْ رَبَّكَ كَثِيرًا » (آل عمران : ٤١) انتصب « كثيرا » على أنه نعت لمصدر محذوف ، تقديره : اذكروا ذكرا كثيرا ^(١١٢) . وذلك لأن الصفة والموصوف كالشيء الواحد ، فإذا حُذِفَ أحدهما دلَّ عليه الآخر .
 - ينوب عنه ضميره ، كمثل قوله تعالى : ﴿ فَأَيُّ آعِزَّةٍ عَدَابًا لَا آعِزَّةٍ أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ ﴾ ^(١١٥) المائدة : ١١٥ فالهاء في « لآعِزَّةٌ » عائدة على « عذابا » الذي تقدم بمعنى التعذيب ، التقدير : فَأَيُّ آعِزَّةٍ تعذبا لآعِزَّبٌ مثل ذلك التَّعْذِيبِ أَحَدًا (١١٣) ؛ لذا ترى النُّحَاة يقولون في هذا بأنَّ الضمير مفعول مطلق ، حيث عاد على المصدر ولا يصح أن يكون مفعولا به .
 - ينوب عنه عدده ، قال تعالى : ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ﴾ ^(٢) النور : ٢ وقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شَهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ﴾ ^(٤) النور : ٤ .
 مائة، وثمانين: عددان منصوبان نيابة عن المصدر ^(١١٤) . وفي ذلك وقع الصفة موقع الموصوف ، فأعربت إعرابه ، إذ التقدير : فَاجْلِدُوهُمْ جَلْدَاتٍ مِائَةٍ ، وَجَلْدَاتٍ ثَمَانِينَ ، فحذف الموصوف وأقام الصفة مُقَامَهُ ، فَتُصَبُّ عَلَى النَّيَابَةِ عَنِ الْمَفْعُولِ الْمَطْلُوقِ .
 - ينوب عنه « كُلٌّ ، وبعض » مضافين إلى المصدر ، كقوله تعالى : ﴿ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ ﴾ النساء : ١٢٩ . كُلٌّ : نصب على المصدرية بالنيابة ، ومثلها « بعض » في قولهم : « ضَرَبْتُهُ بَعْضَ الضَّرْبِ » .
 ومثلها (أَيٌّ) إذا أُضِيفَتْ إِلَى الْمَصْدَرِ ، فِي نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَسِعَعُوا الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيًّا مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ ﴾ الشعراء : ٢٢٧ . أَيٌّ : منصوب على المصدرية (١١٥) . فهذه الثلاث (كُلٌّ ، وبعض ، وأَيٌّ) اكتسبت النصب على المصدرية بالإضافة ، وهذا أحد مجالات الاكتساب في العربية ، إذ المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد ، أو كالمُتَجَاوِرِينَ
 - وينوب عن المصدر آله التي عهدت له ، نحو : « ضَرَبْتُهُ سَوْطًا » ، فالسوط هي الآلة المعهودة للضرب ، والأصل : ضَرَبْتُهُ ضَرْبَ سَوْطٍ . فإذا قلت : « ضَرَبْتُهُ مَائِدَةً » لم يجز ؛ لأنَّ المائدة ليست من الأدوات المعهودة للضَرْبِ . ^(١١٦)
 - ينوب عنه ما يدل على نوعه ، من نحو : رَجَعَ الْقَهْقَرَى ، واشتمَلَ الصَّمَاءَ ، وَقَعَدَ الْقَرْقُصَاءَ

اختلف النحاة في هذه الأسماء المنصوبة على ثلاثة أقوال^(١١٧) :

أحدها : مصادر ليس لها فعل من لفظها ، منصوبة بالفعل قبلها ، وهو قول سيبويه .
الثاني : وذهب غيره^(١١٨) إلى أنها صفات لمصادر محذوفة ، التقدير : رَجَعَ الرجوع القهقري ،
واشتمل الاشتمال الصماء ، وَقَعَدَ القُعودُ القرفصاء .

الثالث : عند بعض الكوفيين منصوب بفعل مشتق من لفظه ، وإن لم يُستعمل ، فكأنه قيل :
تقهقر القهقري وتقرّص القرفصاء^(١١٩) وقد ردَّ المذهبين السابقين بقوله : « وعدم سماع وقوع
هذه السماء وصفاً لشيء ، وعدم سماع أفعالها يُضعف المذهبين ؛ إذ هو إثبات حكم بلا دليل »^(١٢٠)
فهذه بعض من الأسماء التي تتوب عن المصدر المحذوف^(١٢١) ؛ لكونها في معناها بمنزلة
المترادفين اللذين يُتوب أحدهما مناب الآخر

ثانياً : الحذف الواقع في باب الحال :

يقع الحذف في باب الحال في ثلاثة مواضع : حذف العامل ، وحذف الحال نفسه . وحذف صاحبه

١- حذف عامل الحال :

يعمل في الحال الفعل وما أشبهه من الأسماء العاملة عمله ، كما يعمل فيه العامل المعنوي وهو :
« ماتضمن معنى الفعل دون حروفه : كأسماء الإشارة ، وحروف التمني ، والتشبيه ، والظرف ،
والجار والمجرور »^(١٢٢) .

ولا يحذف من هذه العوامل إلا الفعل ؛ لأنه أقوى العوامل ، فيعمل المذكوراً ومحذوفاً ، ومُقدماً
ومؤخراً ، ومتصلاً ومنفصلاً ، ومساوياً فعامل ضعيف لا يعمل إلا المذكوراً ، ومقدماً ومتصلاً .
ويحذف الفعل جوازاً ووجوباً ، فيحذف جوازاً إذا دل عليه دليل ، كقولهم لقاصد السفر : راشداً ،
وللقادم من الحج : مأجوراً^(١٢٣) ، أي : رَجَعْتَ .

ويحذف وجوباً قياساً في أربع صور^(١٢٤) :

أولها : الحال النائية مناب الخبر ، نحو : « ضَرَبِي زيداً قائماً » ، والأصل : حاصل إذا كان
قائماً .

ثانيها : الحال المؤكدة لمضمون جملة قبلها ، نحو : زيدٌ أبوك عطوفاً ، والتقدير : أحقُّه .

ثالثها : التي يبين بها ازدياد في المقدار أو نقص فيه بتدرج فيهما ، الأول نحو : تصدَّقَ بدينارٍ
فصاعداً ، والثاني نحو : اشتروه بدينارٍ فسافلاً ، فصاعداً ، وسافلاً : حالان عاملهما محذوف
وجوباً ، التقدير : « تصدَّقَ بدينارٍ فذهب المتصدِّقُ به صاعداً » ، وفي الثاني التقدير : « اشْتَرَى بدينارٍ
فانحطَّ المُشْتَرِي به سافلاً » .

رابعها : ما ذُكِرَ بدلاً من اللفظ بالفعل لتوبيخ ، نحو : أقائمًا وقد قعدَ النَّاسُ ، أقائمًا : حال

منصوب بفعل محذوف وجوبا تقديره : أتوجد ، أو أتقوم ، أثبتت قائما^(١٢٥) ،
ويحذف العامل سماعاً في نحو : « هنيئاً لك » ، هنيئاً : حال محتملة للتأسيس والتأكيد ،
منصوب بفعل محذوف وجوبا ، تقديره : ثبت لك هنيئاً ، على التأسيس ، أو هناك ذلك هنيئاً .
على التأكيد .^(١٢٦)

٢- حذف الحال

تحذف الحال لقريئة، وأكثر ما يرد ذلك إذا كانت قولاً أغنى عنه المقول^(١٢٧) ، مثل قوله تعالى:
﴿ وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾^(١٢٧)
البقرة: ١٢٧ . أي : قائلين ذلك .
قوله تعالى : ﴿ سَلِّمْ عَلَيْكُمْ بِمَا صَبَرْتُمْ فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ ﴾^(١٢٨) الرعد: ٢٤ . أي : قائلين ذلك .

٣- حذف صاحب الحال

يحذف صاحب الحال جوازا ووجوبا ، فمثال حذفه جوازا لدليل . كما مثل سابقا . قولهم
لقاصد السفر: راشداً ، أي رجعت راشداً ، فحذف عامل الحال وصاحبه جوازا .
ويحذف صاحبه وجوبا في الحال التي يبين بها ازدياد في المقدار أو نقص فيه بتدرج فيها .
كما سبق . نحو: تصدق بدينار فصاعداً ، أي: تصدق بدينار فذهب المتصدق به صاعداً ، فحذف
عامله وصاحبه وجوبا .

مواضع الحذف التي يشترك فيها المصدر والحال .

ثمة مواضع يتحدد فيها نوع المنصوب حسب تقدير العامل المحذوف . وقد سبق ذكر ذلك .
منها :

عندما يدل الاسم المنصوب على التشبيه ، كما في قولهم: مررت بزيد فإذا له صراخ صراخ
تكلى ، ومررت به فإذا له صوت صوت حمار ، فإعراب الاسم المنصوب النكرة يتحدد حسب
تقدير عامله ، إما أن يكون من لفظ المذكور (الصراخ ، الصوت) ، أو من غير لفظهما ، فإن كان
من لفظه ، فالتقدير : مررت به فإذا هو يصرخ صراخ تكلى ، ويصوت صوت حمار ، فيعرب الاسم
المنصوب إماماً مفعولاً مطلقاً أوحالاً^(١٢٨) .

فإن كان التقدير من غير لفظه ينصب على الحالية لا على المصدرية ، والتقدير : فإذا له
صوت يخرج مشبهاً صوت حمار ، أو يمثله صوت حمار^(١٢٩) .

وقوع المنصوب توكيدا للجملة قبله ، كقوله تعالى: ﴿ أُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا ﴾ النساء: ١٥١
(حقا) : مصدر منصوب ، ويحتمل أن يكون مصدرا مؤكدا لمضمون الجملة قبله ، وفعله

محذوف وجوباً تقديره أحمق ذلك حقاً، ويجوز أن يقع نعماً لمصدر محذوف أي: الكافرون كقراً حقاً، وهو مصدر مؤكد، وعامله مذكور وهو اسم الفاعل (الكافرون). ووجه ثالث ينصب على الحال من جملة (أولئك هم الكافرون) (١٢٠).

ومثله قول الله تعالى: ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَهُمْ دَرَجَاتٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾ (٤) الأنفال: (حقاً) : مصدر منصوب مؤكد لمضمون الجملة قبله ، وعامله محذوف وجوباً ، أو صفة لمصدر محذوف دل عليه (المؤمنون) أي : إيماناً حقاً، أو ينصب على الحال مؤولاً باسم الفاعل من مضمون الجملة قبله (أولئك هم المؤمنون حقاً) (١٢١).

فهذه جملة الأوجه التي يتشابه فيها المصدر والحال ، وعلى الرغم من هذا التشابه الذي يفسر سر جواز تقدير كل منهما في موقع الآخر، إلا أن هناك فروقاً بينهما تميز أحدهما عن الآخر ، استظهرتها في الأمور الآتية :

- ١- إن الحال يقع مفرداً وجملة وشبه جملة ، بخلاف المصدر لا يكون إلا مفرداً .
- ٢- الحال يؤكد ضمير المثنى في قولهم : قاما جميعاً ، وضمير الجمع في نحو : قاموا معاً ، وقاموا جميعاً ، بخلاف المصدر .
- ٣- المصدر يتعدى إليه الفعل بنفسه، والحال يتعدى إليه بواسطة حرف الجر ؛ لذا كان الحال منصوباً على نزع الخافض .
- ٤- المصدر لا يفيد إلا الحدث، والحال لما كان وصفاً أفاد الحدث وصاحبه ، وزمان الحدث وهو الحال والاستقبال.
- ٥- المصدر المبين للنوع والمختص بنوب عن الفاعل ، نحو ضُربَ ضربٌ كثيرٌ ، وجُلِدَ ثمانون جلدَةً، أما المصدر المؤكّد فلا يقال: ضُربَ ضربٌ . وكذلك الحال لا تنوب عن الفاعل؛ لأنه منصوب دائماً .
- ٦- المصدر يقع نكرة ومعرفة ، نحو سارَ سيرَ العُقلاء ، بخلاف الحال إذ الغالب فيه التنكير، وما جاء منه معرفة يؤوّل بالنكرة، أو زيادة (أل) في نحو: «أرسلها العيراك»، العيراك مصدر (أل) فيه زائدة ، أو أنه لما وقع موقع الحال اكتسب التنكير، فهو معرفة لفظاً نكرة بالموقع .

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على خير خلق الله، وعلى آله وصحبه ومنّ وآله .

وبعد .

فقد ظهر لي من بعد الدراسة والبحث بعض النتائج الآتية:

- يُعدُّ التوكيد بالمصدر والحال من أنواع التوكيد اللفوي.

- وقد أظهرت الدراسة نوعين من التشبيه في العربية :

أحدهما : تشبيه عام، وهو ذو الأركان الأربع، وهذا مشترك بين علماء البيان والأصول والنحو، ويختص بدلالته على المعنى، ومنه مجئ التشبيه بالمصدر والحال.

والآخر : خاص بعلم النحو والنحويين، وهو متعلق بالمعنى والعمل والإعراب، كتشبيه (ما) الحجازية وأخواتها ب (ليس) في دلالتها على النفي، ورفع الأول ونصب الثاني . ومُشابهة (إن) وأخواتها للفعل المتعدي، فعملت عمله رفعاً ونصباً .

إفادة الحال التشبيه لم تأت بصيغتها الغالبة (المشتق) ، وإنما وردت بصورتين :

- صورة الجامد المؤول بالمشتق نحو: ترنم المغني بلبلا أي: كاللبلبل .

- صورة المصدر المؤول بالحال - نحو: له صُراخٌ صُراخٌ تكلّى

إنَّ وجوه التشابه وقعت بين المصدر والحال المفردة، أما الحال الجملة وشبه الجملة فلا مجال للتشابه فيهما .

تبين أنَّ للمصدر هيمنته ففي جميع المواضع التي يتشابه فيها مع الحال، يأتي بصيغة المصدر باستثناء موضع واحد وهو وقوعه موقع الحال بصيغة (فاعل) ، وهذا دليل على أنَّه أصل المشتقات، والفروع لا ترقى إلى درجة الأصول..

يُلاحظ أنَّ الخلافات الواردة في مسائل هذا البحث ليست خلافاً حقيقياً، وإنما هي وجهات نظر استحسانية، إذ نجد نحوياً يستحسن وقوع الحال موقع المصدر، وعكسه يستحسن وقوع المصدر موقع الحال، وكلها قالتها العرب دون خلاف، إذ لم تصرِّح العرب بأنَّ هذا قويٌّ أو هذا ضعيف، وكلُّ الذي ورد عن العرب يُحتجُّ به

هذه الدراسة تُشير من قريب للباحث أنَّ النُّحو لا يزال أرضاً خصبة للبحث، وأنَّه يتقبل نظر العلماء، وحكمة الحكماء، وفكرة العقلاء .

والله تعالى أعلم.

الهوامش :

- (١) ابن منظور ، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ، لسان العرب (دار الفكر / بيروت ، ط١
١٤١٠هـ-١٩٩٠م) مادة (صدر)
- (٢) ابن عقيل ، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ومعه كتاب
منحة الجليل ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد (المكتبة العصرية / بيروت ، بدون طبعة ،
١٤١٤هـ-١٩٩٣م) : ج١ ص ٥٠٥-٥٠٧ .
- (٣) يطلق ويراد به أيضا : اسم الحدث الجاري على الفعل ، ينظر : ابن عقيل ، شرح ألفية ابن مالك :
ج١ ص ٥٠٥ ، عبادة ، محمد إبراهيم ، معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية
(مكتبة / القاهرة ، ط١ ، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م) : ص١٧٩
- (٤) ابن هشام ، أبو محمد عبد الله جمال الدين الأنصاري ، شرح شذور الذهب في معرفة كلام
العرب ، ومعه كتاب منتهى الأرب ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد (المكتبة العصرية /
بيروت ، بدون طبعة ، ١٤٣٣هـ-٢٠١٣م) : ص٢٤٩ .
- (٥) المصدر السابق : ص ٢٤٩
- (٦) السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، تحقيق
د. عبدالعال سالم مكرم (مؤسسة الرسالة / بيروت ، ط٢ ، ١٤٠٧ هـ-١٩٨٧م) : ج٣ ص٩٧
- (٧) ينظر : ابن هشام ، شرح شذور الذهب : ٢٦٧ ، ابن منظور ، لسان العرب : مادة (حول) .
- (٨) أبو الفتح ، عثمان بن جني ، اللع في العربية ، تحقيق : حامد المؤمن (مكتبة النهضة العربية /
بيروت ، ط٢ ، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م) : ص١١٦
- (٩) الزمخشري ، أبو القاسم محمود بن عمر ، الأنموذج في النحو ، شرح ودراسة د. يسرية محمد
إبراهيم حسن (بدون طبعة ، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م) : ج١ ص٢٩٨
- (١٠) ابن عقيل ، شرح ألفية ابن مالك : ج١ ص٥٦٨ .
- (١١) ابن هشام ، شرح شذور الذهب : ٢٦٧ .
- (١٢) الزبيدي ، محمد مرتضى الحسيني ، تاج العروس من جواهر القاموس ، تحقيق : علي هلاي ،
ومراجعة عبد العلي و عبد الستار فراج (المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب / الكويت ،
ط٢ ، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م) : مادة (عقب) .
- (١٣) ابن مالك ، جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الجباني ، شرح تسهيل الفوائد
وتكميل المقاصد ، تحقيق : محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيد (دار الكتاب العلمية ،
لبنان- بيروت ، ط٢ ، ٢٠٠٩م) : ج٢ ص٢٤٤ .
- (١٤) سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، الكتاب ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون (مكتبة
الخانجي / القاهرة ، ط٤ ، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م) : ج١ ص٢٧٠ .

- (١٥) ينظر: ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي، شرح المفصل، تحقيق أحمد السيد أحمد (المكتبة التوقيفية / القاهرة، د. ت) : ج ١ ص ٢٨١، رضي الدين الاسترأبادي، محمد بن الحسن، شرح الكافية، عمل: يوسف حسن عمر (منشورات جامعة بنغازي / ليبيا، د. ت) : ج ٢ ص ٣٨.
- (١٦) المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة (عالم الكتب، بيروت، ١٩٦٣): ج ٣، ص ٢٣٤.
- (١٧) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل: ج ١، ص ٣٨١، ابن مالك، شرح التسهيل: ج ٢، ص ٢٤٥، الرضي، شرح الكافية: ج ٢، ص ٣٩ وقد نسب هذا الرأي للأخفش أيضا.
- (١٨) ونقل عنه أنه أجاز على ماورد منه مطلقا سواء أدل على نوع من أنواعه أم لا، ينظر: السيوطي، الهمع: ج ٤ ص ١٥، الأشموني، أبو الحسن علي نور الدين بن محمد بن عيسى، منهج السالك إلى ألفية ابن مالك (شرح الأشموني) تحقيق د. عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد (المكتبة الأزهرية للتراث- القاهرة، د. ت) ج ٢ ص ٢٩٠ ويبنى هذا المذهب على كثرة وقوع المصدر حالا الاستعمال؛ إذ القواعد تبنى على كثرة الأمثلة
- (١٩) ابن مالك، شرح التسهيل: ج ٢، ص ٢٤٦، ٢٤٥، ابن الناظم، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك، شرح ألفية ابن مالك، تحقيق: د. عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد (دار الجيل / بيروت، د. ت) : ص ٣١، ٧-٣١٨، الصبان، محمد بن علي، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: د. عبد الحميد هندواوي (المكتبة العصرية / لبنان- بيروت، ط ١، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م) : ج ٢، ص ٢٦٨.
- (٢٠) وله وجهان آخران: عند ثعلب يعربه: مصدرا مؤكدا، وقد يكون تمييزا محولا عن الفاعل. ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل: ج ٢ ص ٢٤٥. الرضي، شرح الكافية: ج ٢، ص ٣٨. أبو حيان، أثر الدين محمد بن يوسف بن علي بن يوسف، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: د. رجب عثمان محمد (مكتبة الخانجي / القاهرة، ط ١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م) : ج ٣ ص ١٥٧٢.
- (٢١) والأظهر عند أبي حيان أن يكون تمييزا، إذ هو في تقدير (مثل) محذوفة. ينظر: أبو حيان، الارتشاف: ج ٣ ص ١٥٧٢.
- (٢٢) وعند الكوفيين يعربونه مفعولا به، وهو الرأي الذي اختاره ابن مالك، ينظر: شرح التسهيل: ج ٢، ج ٢٤٦. أبو حيان، الارتشاف: ج ٣، ص ١٥٧٣.
- (٢٣) أبو حيان، الارتشاف: ج ٣، ص ١٥٧٣، الأشموني: شرح الألفية: ج ٢، ص ٢٨٩.
- (٢٤) الأشموني: شرح الألفية: ج ٢، ص ٢٩٠.
- (٢٥) المصدر السابق.
- (٢٦) النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل، إعراب القرآن، تحقيق د. زهير غازي زاهد (عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط ٣، ١٤٠٩هـ-١٩٨٨م) : ج ١ ص ٣٣٣ فقد أعربه

- حالا فقط ، المكبري ، أبو اليقيا عبد الله بن الحسين، التبيان في إعراب القرآن ، تحقيق :علي محمد البجاوي (مكتبة عيسى البابي الحلبي ، د. ت.) : ج ١، ص ٣١٢. أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، البحر المحيط، تحقيق : عادل أحمد عبد الموجود وآخرون (دار الكتب العلمية ، بيروت، ط ١، ١٣١٣هـ- ١٩٩٣م) : ج ٢ ص ١٣١١. الهمذاني ، أبو يوسف المنتجب بن أبي العز بن رشيد، الفريد في إعراب القرآن المجيد، تحقيق : محمد نظام الدين الفتيح (مكتبة دار الزمان، المدينة المنورة ، ط ١، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م) : ج ١ ص ٥٧٢.
- (٢٧) النحاس، إعراب القرآن : ج ١ ص ٣٤٠ . العكبري، التبيان : ج ١ ص ٢٢٣. المنتجب الهمذاني ، الفريد : ج ١ ص ٥٩١ . أبو حيان، البحر المحيط : ج ٢ ص ٣٤٣.
- (٢٨) الفراء، معاني القرآن : ج ١ ص ١٨١ . الزجاج ، أبو إسحاق إبراهيم بن السري، معاني القرآن وإعرابه ، تحقيق : د. عبد الجليل عبده شلبي (عالم الكتب / بيروت ، ط ١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م) : ج ١ ص ٣٥٧.
- (٢٩) ابن قيم الجوزية ، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر ، التفسير القيم ، تحقيق : رضوان جامع رضوان، (دار ابن الهيثم ، القاهرة ، ط ١، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م) : ص ٢٥٤ . السمين الحلبي، أحمد بن يوسف ، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، تحقيق : د. أحمد محمد خاطر (دار القلم، دمشق ، ط ٣، ١٤٢٢هـ- ٢٠١١م) : ج ٥ ، ص ٣٣٤ . الطاهر ابن عاشور، التحرير والتنوير: ج ٩ ص ١٧٠.
- (٣٠) أبو البركات بن الأنباري، عبد الرحمن بن محمد ، البيان في إعراب القرآن ، تحقيق : د. طه عبد الحميد طه (الهيئة المصرية ، القاهرة ، بدون طبعة ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م) : ج ١ ص ١٨٠ . أبو اليقيا المكبري، التبيان : ج ١ ص ٢٢٣، صا في ، محمود، الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه (دار الرشيد ، دمشق . د. ت.) : ج ٣ ص ٦٩.
- (٣١) ابن الشجري، هبة الله بن علي بن محمد الحسن العلو، أمالي ابن الشجري ، تحقيق : د. محمود محمد الطناحي، (مكتبة الخانجي- القاهرة ، ط ١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م) : ج ٢ ص ٤٧٠.
- (٣٢) ابن القيم ، التفسير القيم : ص ٢٥٥.
- (٣٣) سيبويه، الكتاب : ج ١ ص ٣٤٠. ٣٤٠. وينظر أيضا : الكتاب : ج ١ ص ٣٢٨. ويرى ابن يعيش أن سيبويه يمره حالا مؤكدة ، شرح المفصل: ج ١ ص ٢٤٠. ٢٤٠.
- (٣٤) الرضي، شرح الكافية: ج ٢ ص ٤٩ . أبو حيان ، الارتشاف : ج ٣ ص ١٣٧٨
- (٣٥) شرح المفصل : ج ١ ص ٢٤٠. ٢٤٠.
- (٣٦) ابن عصفور، علي بن مؤمن ، شرح جمل الزجاجي ، تحقيق : د. صاحب أبو جناح (د. ت.) : ج ٢ ص ٤٢٢. وينظر : المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، الكامل ، تحقيق : د. محمد أحمد الدالي (مؤسسة الرسالة ، ط ٢، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م) : ج ١ ص ١٥٦.

- (٣٧) السيوطي، الهمع: ج٣ص١٢٨
- (٣٨) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: ج٥ص٦٣
- (٣٩) ابن الشجري، الأمالي ابن الشجري: ج١ ص ٢٥٢.
- (٤٠) العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله، إملاء مامن به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، راجعه وعلق عليه نجيب الماجدي (المكتبة العصرية / لبنان - بيروت ، ط١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م) : ص١٥١.
- (٤١) وقد رد عليه أبو حيان بأن المصدر لا يطرد مجيئه على فعيل، ينظر: أبو حيان، محمد بن يوسف، البحر المحيط، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض (دار الكتب العلمية / لبنان - بيروت ، ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م) : ج٣ ص ١٧٨
- (٤٢) سيبويه، الكتاب: ج١ص٢١٧٦، وينظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: ج٥ ص ٦٣، الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر، الكشاف عن حقائق التنزيل وعلوم الأقاويل في وجوه التأويل (دار الفكر ، ط١، ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م) : ج١ ص٤٩٩.
- (٤٣) ديوانه، تحقيق د. إحسان عباس (دار الثقافة ، بيروت ، بدون طبعة ، ١٣٩١هـ-١٩٧١م) ص١٠٠.
- (٤٤) سيبويه، الكتاب: ج١ص٣٤٢ . ابن يعيش، شرح المفصل: ج١ص٢٤٠.
- (٤٥) ديوانه، شرح وتعليق د. حنا نصر الحتي (دار الكتاب العربي- بيروت ، ط١، ١٤١١هـ-١٩٩١م) ص١٧١. وفي الديوان رويت (أثار كة) بالرفع.
- (٤٦) ديوان سحيم عبد بني الحساس، تحقيق عبدالعزيز الميمني (الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٥م) ص١٦
- (٤٧) ابن جني أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق الشربيني شريدة (دار الحديث ، القاهرة ، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م) : ج٢ص٤٦٢.
- (٤٨) ابن أبي الإصع المصري، عبد العظيم بن عبد الواحد بن ظافر، تحرير التعبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن، تقديم وتحقيق د. حفني محمد شرف (القاهرة ، ١٣٨٣هـ-١٩٦٣م) ص٣٣.
- (٤٩) العكبري، الإملاء: ص٣٣٩.
- (٥٠) المصدر السابق: ص٤١٩.
- (٥١) المصدر السابق: ص٤٨٠.
- (٥٢) ينظر: سيبويه، الكتاب: ج١ص٣٥٥، الرضي، شرح الكافية: ج١ص٣١٩، أبو حيان، الارتشاف: ج٣ص١٣٧٦، الأزهرى، التصريح بمضمون التوضيح: ج١ص٦٠٥، الأشموني، شرح الألفية: ج٢ص٢٠٧، حسن، عباس، النحو الواجب (دار المعارف / مصر، ط٥) : ج٢ص٢٢٧

وما بعدها.

(٥٣) الكتاب: ج ١ ص ٣٥٦

(٥٤) سيبويه، الكتاب: ج ١ ص ٣٥٦، السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله، شرح كتاب سيبويه: تحقيق أ.د. محمد عوني عبد الرؤوف وآخرون، الجزء الخامس (مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م): ج ٥ ص ١٣٢

(٥٥) سيبويه، الكتاب: ج ١ ص ٣٥٨

(٥٦) سيبويه، الكتاب: ج ١ ص ٣٥٩، السيرافي، ج ٥ ص ١٣٤، أبو حيان، الارتشاف: ج ٣ ص ١٣٧٨

(٥٧) السيرافي، شرح كتاب سيبويه: ج ٥ ص ١٣٥

(٥٨) حسن، عباس: النحو والواو في: ج ٢ ص ٣٦٩.

(٥٩) ابن هشام، مفني اللبيب: ص ٦٧٤

(٦٠) ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك: ج ٢ ص ١٩٧

(٦١) المصدر السابق: ج ٢ ص ١٩٩.

(٦٢) ابن مالك، شرح التسهيل: ج ٣ ص ١٥٢.

(٦٣) المصدر السابق.

(٦٤) الرضي، شرح الكافية: ج ١ ص ٢٩٨.

(٦٥) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل: ج ٢ ص ١٠٩، ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك: ج ١ ص ٥٠٧، ٥٠٨.

(٦٦) ابن مالك، شرح التسهيل: ج ٢ ص ١١٨.

(٦٧) ينظر: الرضي، شرح الكافية: ج ١ ص ٣٢٣.

(٦٨) ينظر: سيبويه، الكتاب: ج ١ ص ٣٧٨، ٣٧٩.

(٦٩) ويجوز رفع (صبغة)، ينظر: الفراء، معاني القرآن: ج ١ ص ٨٣

(٧٠) ينظر: الفراء، معاني القرآن: ج ١ ص ٨٢. الأخفش، أبو الحسن سعيد بن مسعدة، معاني القرآن،

تحقيق فائز فارس (دار البشير/دمشق، ط ١٤٠١هـ، ٣، ١٩٨١م) ج ١ ص ١٥٠، الزجاج، معاني

القرآن وإعرابه، ج ١ ص ٢١٥، جارا الزمخشري، الكشف: ج ١ ص ٣١٥، ٣١٦، أبو حيان

الأندلسي، البحر المحيط: ج ١ ص ٥٨٣، ٥٨٤. السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب

المكنون: ج ٢ ص ١٤٢، ١٤٣.

(٧١) الكشف: ج ١ ص ٣١٦، ووافقه أبو حيان في البحر المحيط، ج ١ ص ٥٨٤. وابن عاشور في

التحرير والتوير يرجع إعرابه صفة لمصدر محذوف، معترضاً على الزمخشري، وفيما قاله

ابن عاشور تكلف، ينظر: مج ١ ج ١ ص ٢٤٧.

(٧٢) الكتاب: ج ١ ص ٣٨١.

(٧٣) ويقرأ بالرفع، ينظر: أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن: ج ٣ ص ٢٢٣

- (٧٤) وله وجه آخر فيعرب منصوب على الإغراء، ينظر : النحاس ، إعراب القرآن : ج٣ ص٢٢٣، ٢٢٤، الزمخشري ، الكشاف : ج٣ ص١٦٢ ، أبو حيان ، البحر المحيط : ج٧ ص ٩٥، ٩٤، السمين، الدر المصون : ج٨ ص٦٤٥، ٦٤٦.
- (٧٥) ينظر : الزمخشري ، الكشاف : ج٣ ص٢١٤، المنتجب الهمداني، الفريد في إعراب القرآن المجيد : ج٥ ص١٨٤ ، أبو حيان ، البحر المحيط : ج٧ ص١٥٨ ، السمين الحلبي، الدر المصون : ج٩ ص٢٣، الألوسي، أبو النشاء شهاب الدين السيد محمود ، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، تحقيق فؤاد بن سراج عبد الففار (المكتبة التوفيقية / القاهرة ، ٢٠٠٨ م) : ج١١ ص٤٩.
- (٧٦) (ثوابا) : في الأصل اسم لما يثاب به . السمين الحلبي ، الدر المصون : ج٣ ص ٥٤٣
- (٧٧) وعلى هذا التقدير يكون معنى (ثوابا) الشئ المثاب به ، فلا يكون مصدرا . ينظر: أبو البقاء العكبري، التبيان : ج١ ص٣٢٣.
- (٧٨) ويجوز أن يكون (نَزَّلَا) جمع (نَزَلَ) فينصب على الحالية، ينظر الأوجه الإعرابية الأخرى : العكبري ، الإملاء : ص١٤٩ ، المنتجب، الفريد : ج٢ ص١٩٥ . السمين، الدر المصون : ج٣ ص٥٤٧
- (٧٩) السمين الحلبي ، الدر المصون : ج٤ ص ٩٥
- (٨٠) المنتجب الهمداني ، الفريد : ج ٥ ص ٢٠٩ .
- (٨١) ينظر : سيبويه ، الكتاب : ج١ ص٢٨٣
- (٨٢) فالفعل متعد في تقدير سيبويه، الكتاب : ج ١ ص ٣٨٢ . هذا أحد التقديرات للفعل، فمنه أيضاً : أحمق ذلك حقاً . ينظر : الأخفش، معاني القرآن: ج ١ ص ١٧٩ .
- (٨٣) فالفعل لازم، ينظر : المنتجب الهمداني، الفريد : ج ٥ ص ٢٠٩ ، وسيأتي الحديث عن تقديرات الفعل المحذوف في الحديث عن الوجه الرابع (الحذف)
- (٨٤) ابن مالك ، شرح التسهيل : ج٢ ص٢٧٠ فما بعدها .
- (٨٥) ابن مالك ، شرح التسهيل : ج٢ ص٢٧٢ .
- (٨٦) ابن جني ، الخصائص : ج٢ ص ٢٦٠ .
- (٨٧) ابن مالك ، شرح التسهيل : ج٢ ص٢٧٣ .
- (٨٨) ولا يشترط بعض النحويين التعريف، إذ يصح مجيئها من النكرة، فيقال : هو رجل صادق معلوماً، كما يجوز أن يأتي مشتقاً ينظر : السامرائي ، فاضل صالح ، معاني النحو (دار الفكر / عمان ، ٣٥ ، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م) : ج٢ ص ٢٧٠ .
- (٨٩) الرضي ، شرح الكافية : ج ٢ ص ٤٩ ، ابن عقيل ، شرح ألفية ابن مالك : ج ١ ص ٥٩٣ .
- (٩٠) ابن الشجري ، الأمالي : ج ٣ ص ٢٢ .
- (٩١) ينظر : سيبويه، الكتاب : ج ٢ ص ٧٩ ، الرضي ، شرح الكافية : ج ٢ ص ٥١ ، ابن مالك ، شرح التسهيل : ج ٢ ص ٢٧٣ . وقد رد السامرائي هذا التقدير في معاني النحو : ج ٢ ص ٢٧١

- (٩٢) ينظر: الرضي، شرح الكافية: ج ٢ ص ٤٩-٥٠، ابن مالك، شرح التسهيل: ج ٢ ص ٢٧٢-٢٧٣، أبو حيان، الارتشاف: ج ٣ ص ١٦٠
- (٩٣) وقد طعن الواحدي هذا التوجيه بأن الكفر لا يكون حقاً بوجه من الوجوه، فرد عليه أبو حيان بقوله: «ولا يلزم ما قال أنه لا يراد بـ (حقاً) الحق الذي هو مقابل للباطل، وإنما المعنى أنه كفر ثابت متيقن» ينظر: البحر المحيط: ج ٣ ص ٤٠١، السمين الحلبي، الدر المصون: ج ٤ ص ١٣٩.
- (٩٤) ينظر: العكبري، الإملاء: ص ١٧٩، المنتجب الهمداني، الفريد: ج ٢ ص ٣٦٨، أبو حيان، البحر المحيط: ج ٢ ص ٤٠١، السمين الحلبي، الدر المصون: ج ٤ ص ١٣٩.
- (٩٥) الزمخشري، الكشاف: ج ٢ ص ١٤٢، أبو حيان، البحر المحيط: ج ٤ ص ٤٥٥، الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير: مج ٤، ج ٩ ص ٢٦٢.
- (٩٦) النكت في إعجاز القرآن الكريم في ثلاث رسائل، تحقيق محمد خلف الله أحمد، ومحمد زغلول سلام (دار المعارف، مصر- القاهرة، ط ٣، ١٩٧٦م): ص ٧٦.
- (٩٧) المصدر السابق.
- (٩٨) ابن سنان الخفاجي، عبد الله بن محمد بن سعيد، سر الفصاحة، تحقيق عبد المتعال الصعيدي (القاهرة، ١٣٧هـ-١٩٥٣م): ص ٢١١
- (٩٩) أبو هلال العسكري، الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد، الفروق اللغوية، تحقيق جمال عبد الغني مدغمش (مؤسسة الرسالة / بيروت، ط ١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م): ص ٤٤.
- (١٠٠) المصدر السابق
- (١٠١) الخصائص: ج ١ ص ١٣٢.
- (١٠٢) الخصائص: ج ١ ص ١٣٦.
- (١٠٣) ابن عقيل، شرحه على الألفية: ج ١ ص ٥١١ وما بعدها.
- (١٠٤) ابن يعيش، شرح المفصل: ج ١ ص ٢٢٠.
- (١٠٥) ابن هشام، أبو محمد جمال الدين عبد الله بن هشام الأنصاري، شرح بانت سعاد، شرح حاشية الباجوري، (المطبعة الخيرية، ط ١): ص ٧٥
- (١٠٦) وأجاز الزمخشري أن ينتصب على المفعول به، أي: نطلب أو نسأل غفرانك. ينظر: الكشاف: ج ١ ص ٤٠٧، أبو حيان، البحر المحيط: ج ٢ ص ٣٨٠، السمين الحلبي: الدر المصون: ج ٢ ص ٦٩٦.
- (١٠٧) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: ج ٣ ص ٥٩.
- (١٠٨) الزمخشري، الكشاف: ج ٣ ص ٥٣٠
- (١٠٩) ويجوز أن يكونا مفعولين به، أي: أولوهم مَنَّا، واقبلوا منهم فداء. ينظر: الهمداني المنتجب، الفريد: ج ٥ ص ٦٢٠، العكبري، إملاء مامن به الرحمن: ٤٧٩، أبو حيان، البحر المحيط: ج ٨ ص ٧٥.

- (١١٠) ينظر: الرضي، شرح الكافية: ج١ ص٢٩٨ وما بعدها، أبو حيان، الارتشاف: ج٣ ص١٣٥ وما بعدها، ابن عقيل، شرح الألفية: ج ١ ص٥٠٨ وما بعده.
- (١١١) مذهب سيبويه: المصدر منصوب بفعله المقدر، ومذهب المازني والمبرد والسيرا في أنه منصوب بالفعل الظاهر، وهذا الوجه رجحه الرضي، ينظر: الرضي، شرح الكافية: (ص٣٠٣، ابن يعيش، شرح المفصل: ج١ ص٢١٨، أبو حيان، الارتشاف: ج ٣ ص ١٣٥٥.
- (١١٢) ويحتمل أن يعرب حالا من ضمير ذلك المصدر، أو نعمتا لزمان محذوف، أي: زمانا كثيرا. ينظر: أبو حيان، البحر المحيط: ج٢ ص٤٧٣، السمين الحلبي، الدر المصون: ج٣ ص ١٦٧.
- (١١٣) ينظر: أبو البقاء العكبري، الإملاء: ص ٢٠٩، أبو حيان، البحر المحيط: ج٤ ص ٦٢، السمين الحلبي، الدر المصون: ج٤ ص ٥١٠.
- (١١٤) المنتجب الهمذاني، الفريد: ج٤ ص ٦٣٠.
- (١١٥) ويرى أبو البقاء العكبري في كتابه: الإملاء: ص ٤١٤ أنها صفة لمصدر محذوف، ورد عليه أبو حيان بأن قوله تخليط، (ف (أي) إذا وُصف بها قسم برأسه، ولا تكون استقهما. ينظر: البحر المحيط: ج٧ ص ٤٧.
- (١١٦) الأزهرى، خالد بن عبد الله، التصريح بمضمون التوضيح، تحقيق محمد باسل عيون السود (دار الكتب العلمية بيروت. لبنان، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م) ج١ ص٤٩٦، الأنطاكي محمد، المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها (دار الشرق العربي / بيروت، ط٣، د.ت) : ج٢ ص ١٠٠.
- (١١٧) العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، اللباب في علل الإعراب والبناء، تحقيق غازي مختار طليمات (دار الفكر / سوريا، ط١، ١٤١٦هـ، ١٩٩٥م) : ج١ ص٢٦٤، ٢٦٥. ابن الحاجب جمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر، الأمالي النحوية، تحقيق هادي حسن حمودي (مكتبة النهضة العربية / بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م) : ص ١٣٦، ابن يعيش، شرح المفصل: ج١ ص ٢١٩، ٢١٨.
- (١١٨) عزا ابن يعيش هذا القول للمبرد في: شرح المفصل: ج١ ص ٢١٩.
- (١١٩) الرضي، شرح الكافية: ج١ ص ٣٠٠.
- (١٢٠) المصدر السابق.
- (١٢١) وتوجد أسماء أخرى تنوب عن المصدر، ينظر: الرضي، شرح الكافية: ج١ ص ٣٠٩ وما بعدها، الأزهرى، التصريح: ج١ ص ٤٣٩ وما بعدها
- (١٢٢) ابن عقيل، شرحه على الألفية: ج١ ص ٥٨٩
- (١٢٣) الأزهرى، التصريح: ج١ ص ٦١٤
- (١٢٤) الرضي، شرح الكافية: ج٢ ص ٤٨، ٤٧، الأشموني، شرحه لألفية ابن مالك: ج٢ ص ٣٣٧، ٣٣٨،

- الأزهري ، التصريح : ج ١ ص ٦١٤-٦١٥
- (١٢٥) المبرد، المقتضب : ج ٣ ص ٢٢٩-٢٦٤
- (١٢٦) ينظر : سيبويه : الكتاب : ج ١ ص ٣١٦
- (١٢٧) ابن هشام، مغني اللبيب : ج ٢ ص ٦٣٤، الأشموني، شرح الألفية : ج ٢ ص ٣٣٨.
- (١٢٨) سيبويه، الكتاب ، ج ١ ص ٣٥٦
- (١٢٩) ابن يعيش، شرح المفصل : ج ١ ص ٢٢٥.
- (١٣٠) ينظر: البحر المحيط : ج ٣ ص ٤٠١، السمين الحلبي، الدر المصون : ج ٤ ص ١٣٩.
- (١٣١) الزمخشري، الكشاف : ج ٢ ص ١٤٢، أبوحيان، البحر المحيط : ج ٤ ص ٤٥٥، الطاهر بن عاشور ، التحرير والتنوير : مج ٤ ، ج ٩ ص ٢٦٢.

المصادر والمراجع

- الأخفش، أبو الحسن سعيد بن مسعدة، معاني القرآن، تحقيق فائز فارس (دار البشير/دمشق، ط١، ١٤٠١هـ، ١٩٨١م).
- الأزهري، خالد بن عبد الله، التصريح بمضمون التوضيح، تحقيق محمد باسل عيون السود (دار الكتب العلمية بيروت لبنان ، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م) .
- الأشموني، أبو الحسن علي نور الدين بن محمد بن عيسى، منهج السالك إلى ألفية ابن مالك (شرح الأشموني) ، تحقيق د. عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد (المكتبة الأزهرية للتراث- القاهرة ، د. ت) .
- ابن أبي الإصبع المصري، عبد العظيم بن عبد الواحد بن ظافر، تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثروبيان إعجاز القرآن، تقديم وتحقيق د. حفي محمد شرف (القاهرة ، ١٣٨٣هـ-١٩٦٣م) .
- الألوسي، أبو الثناء شهاب الدين السيد محمود، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تحقيق فؤاد ابن سراج عبد الغفار (المكتبة التوفيقية / القاهرة ، ٢٠٠٨م).
- أبو البركات ابن الأنباري، عبد الرحمن كمال الدين بن محمد :
- الإعراب في جدل الإعراب ولح الأدلة في أصول النحو، قدم لهما وعني بتحقيقهما : سعيد الأفغاني (دار الفكر / دمشق ، ط١: ١٣٧٧هـ-١٩٥٧م) (ط٢: بيروت : ١٣٩١هـ-١٩٧١م) .
- البيان في إعراب القرآن، تحقيق: د. طه عبد الحميد طه (الهيئة المصرية، القاهرة، بدون طبعة، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م) .
- الأنطاكي، محمد، المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها (دار الشرق العربي / بيروت ، ط٣، د. ت) .
- ابن جني أبو الفتح عثمان :
- الخصائص، تحقيق الشريبي شريدة (دار الحديث ، القاهرة ، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م) .

- اللمع في العربية، تحقيق: حامد المؤمن (مكتبة النهضة العربية / بيروت، ط ٢، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).
- ابن الحاجب جمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر، الأملاني النحوية، تحقيق هادي حسن حمودي (مكتبة النهضة العربية / بيروت، ط ١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).
- حسن، عباس، النحو الوافي (دار المعارف/ مصر، ط ٥).
- أبو حيان، أثير الدين محمد بن يوسف بن علي بن يوسف:
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: د. رجب عثمان محمد (مكتبة الخانجي/ القاهرة، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م).
- البحر المحيط، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون (دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٣١٣هـ - ١٩٩٣م).
- الخضري، محمد الشافعي، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق تركي فرحان المصطفى (دار الكتب العلمية / لبنان، ط ١٤٣٢هـ، ٤ - ٢٠١١م).
- ديوان سحيم عبد بني الحسحاس، تحقيق عبدالعزيز الميمني (الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٥م).
- ديوان كثير عزة، تحقيق إحسان عباس (دار الثقافة، بيروت، بدون طبعة، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م)
- ديوان النابغة الذبياني، شرح وتعليق حنّا نصر الحتي (دار الكتاب العربي - بيروت، ط ١، ١٤١١هـ - ١٩٩١م).
- رضي الدين الاسترأبادي، محمد بن الحسن، عمل: يوسف حسن عمر (منشورات جامعة بنغازي / ليبيا، د.ت)
- الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى، النكت في إعجاز القرآن الكريم في ثلاث رسائل، تحقيق محمد خلف الله أحمد، ومحمد زغلول سلام (دار المعارف، مصر - القاهرة، ط ٣، ١٩٧٦م).
- الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: علي هلال، ومراجعة عبد العلابي وعبد الستار فراج (المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب / الكويت، ط ٢، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م).
- الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي (عالم الكتب / بيروت، ط ١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م).
- الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر،
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل (دار الفكر، ط ١، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م).
- الأنموذج في النحو، شرح ودراسة د. يسرية محمد إبراهيم حسن (بدون طبعة، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م)
- السامرائي، فاضل صالح، معاني النحو (دار الفكر / عمان، ط ٣، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م).
- السمين الحلبي، أحمد بن يوسف، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: د. أحمد محمد

- خاطر (دار القلم، دمشق، ط ٢، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م).
- ابن سنان الخفاجي، عبد الله بن محمد بن سعيد، سر الفصاحة، تحقيق عبد المتعال الصعيدي (القاهرة، ١٣٧هـ - ١٩٥٣م).
 - سيبويه، أبوبشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون (مكتبة الخانجي / القاهرة، ط ٤، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م).
 - السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله، شرح كتاب سيبويه: تحقيق أ.د. محمد عوني عبد الرؤوف وآخرون، الجزء الخامس (مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م).
 - السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر،
 - همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق د. عبدالعال سالم مكرم (مؤسسة الرسالة / بيروت، ط ٢، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م).
 - شرح شواهد المغني، تصحيحات وتعليقات محمد محمود (منشورات دار مكتبة الحياة / لبنان، بدون تاريخ)
 - ابن الشجري، هبة الله بن علي بن محمد الحسن العلوي، أمالي ابن الشجري، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، (مكتبة الخانجي - القاهرة، ط ١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م).
 - الصبان، محمد بن علي، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: د. عبد الحميد هندواوي (المكتبة العصرية / لبنان - بيروت، ط ١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م).
 - صافي، محمود، الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه (دار الرشيد، دمشق، د. ت).
 - الطاهر بن عاشور، تفسير التحرير والتنوير (دار سحنون للنشر والتوزيع / تونس، د. ت).
 - عبادة، محمد إبراهيم، معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية (مكتبة / القاهرة، ط ١، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م).
 - ابن عصفور، علي بن مؤمن، شرح جمل الزجاجي، تحقيق د. صاحب أبو جناح (د. ت): ج ٢ ص ٤٢٢.
 - ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ومعه كتاب منحة الجليل، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد (المكتبة العصرية / بيروت، بدون طبعة، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م).
 - العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين: إملاء مامن به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، راجعه وعلق عليه نجيب الماجد (المكتبة العصرية / لبنان - بيروت، ط ١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م).
 - التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي محمد البجاوي (مكتبة عيسى البابي الحلبي، د. ت).
 - اللباب في علل الإعراب والبناء، تحقيق غازي مختار طليمات (دار الفكر / سوريا، ط ١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م).

- الفراء، أبو زكرياء يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق: أحمد نجاتي ومحمد النجار (الهيئة المصرية العامة/ القاهرة، القاهرة، ط ١٩٨٠، ٢م).
- ابن قيم الجوزية، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر، التفسير القيم، تحقيق: رضوان جامع رضوان، (دار ابن الهيثم، القاهرة، ط ١، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م) .. ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائفي الجبالي، شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيد (دار الكتاب العلمية، لبنان- بيروت، ط ٢، ٢٠٠٩م).
- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد.
- الكامل، تحقيق د. محمد أحمد الدالي (مؤسسة الرسالة، ط ٢، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م)
- المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة (عالم الكتب، بيروت، ١٩٦٣).
- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب (دار الفكر / بيروت، ط ١، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م).
- ابن الناظم، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك، شرح ألفية ابن مالك، تحقيق: د. عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد (دار الجيل / بيروت، د. ت).
- النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل، إعراب القرآن، تحقيق د. زهير غازي زاهد (عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط ٣، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٨م).
- ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين الأنصاري: شرح بانث سعاد، شرح حاشية الباجوري، (المطبعة الخيرية، ط ١).
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ومعه كتاب منتهى الأرب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد (المكتبة العصرية / بيروت، بدون طبعة، ١٤٢٣هـ- ٢٠١٣م).
- مفني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد (مطبعة المدني / القاهرة، د. ت).
- أبو هلال العسكري، الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد، الفروق اللغوية، تحقيق جمال عبد الغني مدغمش (مؤسسة الرسالة / بيروت، ط ١، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م).
- الهمداني، أبو يوسف المنتجب بن أبي العز بن رشيد، الفريد في إعراب القرآن المجيد، تحقيق: محمد نظام الدين الفتيح (مكتبة دار الزمان، المدينة المنورة، ط ١، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م).
- ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي، شرح المفصل، تحقيق أحمد السيد أحمد (المكتبة التوفيقية/ القاهرة، د. ت).